

"THE EFFECTS OF RATIONALIZATION THE FISCAL POLICY AGAINST THE FINANCIAL AND ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN EGYPT"

Abdelrasoul, Y. A. Sh.

Economic and financial public.,In High situation of management and computer., In rass el bar

"أثر ترشيد السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري في مصر"

ياسر عوض شعبان عيد الرسول

قسم الاقتصاد والمالية العامة - المعهد العالي للعلوم والحاسب الآلي بإسكندرية

ملخص البحث

تهتم هذه الدراسة بالبحث عن أثر ترشيد السياسة المالية ضد الفساد المالي والإداري في مصر ، وقد تناولت الدراسة ماهية السياسة المالية والبيات وسبل ترشيدها في المبحث الأول ، بينما تناولت ماهية الفساد المالي والإداري وأبعاده ومؤشراته ، في المبحث الثاني ، ثم تناولت البحث عن آثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الكلي ، حيث تم التعرض لمؤشرات الفساد والشفافية في مصر ، وخلصت الدراسة لوجود العديد من الآثار الضارة للفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية ، وعلى الموازنة العامة للدولة ، والمديونية الخارجية ، والتخطيط المالي والاقتصادي ، والرقابة . وقدمت الدراسة العديد من التوصيات حول التصييق على الفساد ودعم الشفافية وتفعيل الرقابة ، وتعظيم دور الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد .

المقدمة

تعد السياسة المالية - وبحق - من أهم العوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادي للمجتمع باعتبارها تنطوي على رصيد من الإجراءات والأساليب والأطر التي تتبعها الحكومات تجاه بعض القضايا والبنود ذات الطابع المالي ، وذلك من خلال انعكاس نتائج تنفيذ هذه السياسة على كلاً من: نمط تخصيص الموارد ، وحجم الطلب الكلي ، وتوزيع الدخل ، ومستوى التشغيل ، والمستوى العام للأسعار إلى غير ذلك من المتغيرات التي تؤثر بالتبعية على النمو الاقتصادي لهذا المجتمع في الحاضر والمستقبل . ولاشك في أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة ، كالسياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية والسياسة الائتمانية ، على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات الاقتصادية . ويكفي السياسة المالية أهمية بين السياسات أنها تحدث عجزاً أو فائضاً في الموازنة العامة للدولة طالما كان الهدف هو تحقيق التوازن الاقتصادي .

ولا جدال أن ظاهرة الفساد ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل، فقد توغلت في كافة الدول ولم تسلم منها أي مجتمع من المجتمعات ، ولم تفرق في امتدادها وتشعبها بين دول متقدمة وأخرى أخذة في النمو ، فلقد ارتبطت هذه الظاهرة في وجودها بالتواجد الإنساني أينما كان وهي ظاهرة قيمة قدم الوجود البشري علي ظهر الأرض، ولكنها استفحلت في الآونة الأخيرة .

وقد ازداد انتشار هذه الظاهرة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها ، حيث تعدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية كما تعدم قواعد التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، كل هذه العوامل تخزي أفراد المجتمع خاصة موظفي القطاع العام والحكومي بإتباع سبل غير مشروعة للحصول علي غاياتهم المادية، وهو ما يعكس خلافاً في السياسة العامة للدولة .

وتبدو ظاهرة الفساد - بلغة الأرقام - مخيفة ومقلقة إلى حد بعيد. إذ يكفي مطالعة الأرقام من قبل البنك الدولي لعوائد الفساد. وعلى حسب تقدير البنك الدولي يبلغ المجموع السنوي لعوائد الفساد في الاقتصاد الدولي نحو أربعمئة مليار دولار وذلك بدون احتساب أموال التنمية التي يتم التصرف فيها وأشكال الفساد الصغيرة الشائعة خصوصاً في البلدان النامية. مما يؤكد زيادة الحجم المالي لعوائد الفساد عن هذا الرقم بكثير

لا سيما إذا أخذ في الاعتبار إعادة تدوير عوائد الفساد في مشروعات اقتصادية مشروعة من خلال آليات وتقنيات غسل الأموال.

ومن ثم فإنه يصعب فصل التشخيص الاقتصادي لظاهرة الفساد بمعزل عن غياب قيمة الشفافية ، وما يتفرع عنها من ضرورة الاعتراف بحق الحصول على المعلومات وتداولها ، ووضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذا الحق بما يكفل التوفيق بين المصالح المختلفة الجديرة بالاعتبار في هذا الخصوص.

وظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها علي ما تفرزه من سلبيات علي قطاع معين من قطاعات المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتشمل كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثيراً مباشراً علي اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلي أنها تؤدي إلي اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعمل علي اعتياد الأفراد لسلوكيات يلفظها كل مجتمع ينشد المحافظة علي ما نشأ عليه من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها علي الحياة السياسية حيث تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهياكل معتمدة علي سيطرة رأس المال والرشوة.

وتعرض الدراسة الراهنة لآليات وسبل ترشيد السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري الذي يعمل علي أحداث الاختلالات في الحساب الختامي للدولة ، وعجز في الموازنة العامة ، حيث يعتمد الفساد علي التلاعب في الإيرادات والنفقات العامة ونهبها وإساءة توظيفها واستخدامها. وبيان مؤشرات الفساد في الاقتصاد ، وأيضاً بيان آثاره المختلفة علي الاقتصاد الكلي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال البحث في توجهات الفساد في الاقتصاد على المستوى المحلي في مصر ، فضلاً عن أن آثار تلك الظاهرة تعد واحدة من المسائل الرئيسية التي يمكن أن يكون التصدي لها في أساليب البحث العلمي على قدر كبير من الأهمية والرعاية.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان هناك علاقة سببية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية متمثلة بأدواتها (الإيرادات العامة – النفقات العامة – العجز أو الفائض في الموازنة العامة) . فضلاً عن بحثها عن مؤشرات الفساد في الاقتصاد ، وآثار الفساد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الحديث عن آليات وسبل ترشيد السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري في مصر، والوقوف على مؤشرات الفساد في الاقتصاد المصري فضلاً عن تأثير العلاقة بين السياسة المالية والفساد. وتفترض الدراسة أن هناك علاقات سببية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية.

مشكلة الدراسة :

لا شك أن تزايد معدلات الفساد المالي والإداري في الاقتصاديات الحديثة ، وبما يحدثه من آثار وخيمة على كافة الأصعدة والقطاعات في الدولة ، لهو جدير بالبحث والدراسة بما من شأنه التصدي لمثل هذه الموضوعات والبحث في الأسباب والآثار الخاصة بها ، وإن كان البحث في مثل هذا الموضوع الذي يندرج ضمن موضوعات الاقتصاد الخفي يجعله واحداً من الصعوبات التي تواجه الاقتصاديات الكلية فسي سعيها لتحقيق النمو والرفاهية.

حدود الدراسة :

تمتد الفترة الزمنية للدراسة لتشمل العقود الأخيرة في القرن المنصرم وحتى الآن ، كما تقتصر على دراسة أثر ترشيد السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري (في مصر) دون سواها من أنواع الفساد الأخرى كالفساد السياسي والاخلاقي والديني والحكومي ... الخ . وتترك الدراسة الحديث عن آليات وسبل مكافحة الفساد والجهود المبذولة فيه محلياً ودولياً ، لكثرة الأبحاث التي قدمت بشأنها من ناحية . ولخروجها عن مجال التخصص من ناحية أخرى.

تقسيم الدراسة:

تتقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث يعرض المبحث الأول منها لماهية السياسة المالية وآليات وسبل ترشيدها ، بينما يعرض المبحث الثاني لماهية وأبعاد الفساد المالي والإداري في مصر ، وأخيراً يعرض المبحث الثالث لآثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الكلي ، وذلك على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول : ماهية السياسية المالية وآليات وسبل ترشيدها.
- ✓ المبحث الثاني : ماهية الفساد المالي والإداري في مصر ومؤثراته.
- ✓ المبحث الثالث : آثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول

ماهية السياسة المالية وآليات وسبل ترشيدها

تحرص برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذية لاستخدام مواردها المالية على التأثير على النشاط الاقتصادي وضبطه، وذلك من خلال بعض الأدوات، كالضرائب، والإنفاق الحكومي، والدين العام، والإعانات الاقتصادية والاجتماعية ... الخ. ومن ثم فيمكن القول أن السياسة المالية تعد من أهم العوامل المؤثرة على الأداء الاقتصادي للمجتمع، ونعرض خلال هذا المبحث لتعريف السياسة المالية وتمييزها عن غيرها من السياسات الأخرى، كما نعرض لأدواتها المختلفة، ثم نعرض أخيراً للشفافية وعلاقتها بالسياسة المالية في مصر.

أولاً: تعريف السياسة المالية وخصائصها:

تزايد الاهتمام بالسياسة المالية في الوقت الحاضر، نظراً لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدّها تأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع، ونمو الناتج القومي، كما وتساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الإنتاجية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها: "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"².

كما يمكن تعريفها بأنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"³.

كما يعرفها البعض بأنها تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى⁴.

وقد شهدت مصر تغيراً ملحوظاً في اتجاه سياستها المالية إبان مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم، فقد تأثر اقتصادها بدرجة كبيرة بتدهور إيراداتها العامة، ونتيجة لذلك فقد اتبعت مصر سياسة مالية تقيدية استهدفت الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي.

حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً في مستوى العجز الكلي، في حين تباينت اتجاهات التغير في الإيرادات الحكومية، فقد شهد الاقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً في نمو الإيرادات بنحو ٢١%. وقد استمر الوضع المالي في التحسن عام ١٩٩٣، حيث انخفض العجز المالي إلى أقل من نصف ما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى ١,٦ مليار دولار أي ما يقارب (٢,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي⁵.

ويرجع هذا السبب في معظمه إلى حرص الحكومة على متابعة إجراءات ضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات في إطار برنامج الإصلاح الذي يقضى بتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد، مع توسع دور

1 - د/ محمود حسين الوادي، "تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيدها الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٣٤.

2 - وجدي حسين، "المالية الحكومية والاقتصاد العام"، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٤٣١.

3 - زكريا أحمد عزام، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٨٢.

4 - Philip . A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

5 - د/ فاطمة إبراهيم خلف "السياسة المالية والفساد الإداري والمالي، دراسة تطبيقية في مصر للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٧، السنة ٢٠١١، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

القطاع الخاص وتنفيذ برنامج الخصخصة، حيث تم تقليص حجم الاستثمارات العامة وترشيد دعم السلع، مما أدى إلى زيادة أسعار الطاقة بشكل ملموس¹.

وقد اكتسبت السياسة المالية بعداً هاماً في مجال توفير البيئة المستقرة والمناسبة لتشجيع الادخار والاستثمار الخاص، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، لأن زيادة دوره يتوقف إلى حد كبير على تقدمه السياسة المالية من حوافز مشجعة لنشاط هذا القطاع، فضلاً عن انتهاز سياسة مالية أكثر ثباتاً في مجال خفض العجز الذي يمكن تمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية، وضبط معدلات نمو الاقتراض الحكومي، وربطه بالحاجة الإنمائية للإنفاق العام. فضلاً عن توجه السياسة المالية نحو تقديم الحوافز الإنتاجية والاستثمارية للقطاع الخاص كخفض النسب الحدية لضريبة الدخل وتخفيض الضرائب على الأرباح في نطاق الأنشطة الإنتاجية في البعض الآخر².

ويوضح الجدول رقم (1) بيانات عن الإيرادات العامة والنفقات العامة، وعجز الموازنة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٨.

جدول رقم (1): الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة / مليون دولار في مصر للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٨

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز والفض
١٩٨٠	١٠٣٩٨,٥٧	١٣٦٣١,٤٣	٣٢٣٢,٨٦٠
١٩٨١	١٠٩٢٨,٥٧	١٨٦٨٢,٢٩	٧٧٥٣,٧١٠
١٩٨٢	١٢٨٦٤,٢٠	١٩٦٨٢,٢٩	٦٨١٨,٠٠٠
١٩٨٣	١٤٦٦٥,١٤	٢٠٨٢٢,٢٩	٧١٥٧,١٤
١٩٨٤	١٢٨١٩,٣٠	١٩٧٢٨,٩٥	٦٩٠٩,٦٥
١٩٨٥	١٣٤٤٩,٥	٢٠٠٧٧,٨٤	٦٤٣٣,١٨
١٩٨٦	١٣٦٤٤,٦٦٢	٢٠٢٠٩,٦٩٥	٦٥٦٥,٠٣
١٩٨٧	١٠,٩٤٦	١٥,٩٤٧	٥,٠٠٢
١٩٨٨	٨,٥٥٥	١٤,٤٧٤	٥,٩١٩
١٩٨٩	٨,٤٤٩	١٢,٧٤٤	٤,٢٩٥
١٩٩٠	٨,٦٧٦	١٢,٠٧٥	٣,٣٩٩
١٩٩١	١١,٣٥٤	١٣,٥٧٢	٢,٢١٨
١٩٩٢	١٥,٤٢٠	١٨,٥٨٩	٣,١٦٨
١٩٩٣	١٤,٠٠٦	١٥,٦٠٦	١,٦٠٠
١٩٩٤	١٥,٥٢١	١٦,٦١	٣ ١,٠٩٢
١٩٩٥	١٦,٤٣١	١٧,١٨٠	٠,٧٤٨
١٩٩٦	١٧,٩٥٢	١٨,٨٣٥	٠,٨٨٣
١٩٩٧	١٩,٠٣٣	١٩,٧٢٠	٠,٦٨٧
١٩٩٨	٢٠,٠٧١	٢٠,٨٩٧	٠,٨٢٦
١٩٩٩	٢٠,٩٣٤	٢٣,٥٦٣	٢,٦٢٨
٢٠٠٠	٢١,٦٥٠	٢٥,٤٤٠	٣,٧٩٠
٢٠٠١	١٩,١٦٤	٢٤,١٦٤	٥,٠٢٩
٢٠٠٢	١٧,٨٦٣	٢٢,٨٨٢	٥,٠١٨
٢٠٠٣	١٦,٨٨٢	٢١,٨٤٥	٤,٩٦٤
٢٠٠٤	١٦,١٣٠	٢٠,٧٦٨	٤,٦٣٨
٢٠٠٥	١٦,٩٥٨	٢٣,٧٦٨	٦,٨١
٢٠٠٦	١٦,٦٥٦	٢٢,١٢٧	٥,٤٧١
٢٠٠٧	١٦,٥٥٦	٢٢,٢٢١	٥,٦٦٥
٢٠٠٨	١٦,٧٢٣	٢٢,٧٠٥	٥,٩٨٢

المصدر: د/ فاطمة إبراهيم خلف، المرجع السابق، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤، ص ٨٦.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص ١٠٤.

أ- تمييز السياسة المالية عن غيرها من السياسات الاقتصادية.

تشمل السياسات الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية. وتحثل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيبية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ولا جدال في أن السياسة المالية تعد من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة - بالإضافة إلى السياسات الأخرى بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف.. الخ).

والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما¹، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

ويمكن تمييز السياسة المالية عن غيرها من السياسات الاقتصادية كالتالي:

❖ السياسة التجارية:

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقاً².

❖ السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها: "عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي"³.

❖ السياسة الائتمانية:

السياسة الائتمانية هي ذلك الإطار الذي ينظم عملية دراسة ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد التكلفة والشروط الواجب توافرها لكل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية⁴.

ب - أدوات السياسة المالية.

تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام أدوات السياسة المالية من ضمن السياسات الاقتصادية العامة، وأدوات السياسة المالية هي توزيع الضرائب وتوزيع الإنفاق وطريقة التعامل مع السدين العام:

❖ الضرائب:

وتشمل الضرائب بكافة أنواعها، مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة، وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث أن الدولة تقوم بفرض ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي

1 - د/ رضا العدل، "التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦، ص ٣٢٥.

2 - د/ أحمد جامع، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٤١.

3 - وتستخدم السياسة النقدية عدة أدوات هي عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي القانوني، وسياسة سعر الخصم. ويقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف التأثير على عرض النقد ومن ثم النشاط الاقتصادي بشكل عام. ويتم استخدام هذه الأدوات بالتحديد لمواجهة الفجوات التضخمية والانكماشية... للمزيد راجع:

- Christine Ammer and Dean S. Ammer, "Dictionary of Business and Economy" (New York); Macmillan Publishing Co, 1977, p 269.

4 - د/ ياسر عوض "اقتصاديات النقود والبنوك"، مجموعة محاضرات القيت على طلاب الفرقة الثانية بالمعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي برأس البر، بدون ناشر، ٢٠١٢، ص ١٧٢.

الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة¹.

فعل سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه ، بينما لو تم رفعها على ذوي الدخل المرتفع فإن ذلك لن يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلاً ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغيير إنفاقهم الاستهلاكي وبقائه بنفس المستوى.

❖ الإنفاق الحكومي:

يعتبر حجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثيره على تلك النشاطات ، والتأثير على نشاط معين سوف يؤثر بالتبعية على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. والإنفاق الإجمالي من الممكن أن يكون ثابتاً أي بدون زيادة أو نقص ، ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يكون لها أثر كبير ، حيث أنه على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق والإنشاءات وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً ، ولذلك فإن لتوزيع الإنفاق دور كبير².

وقد يكون من شأن زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب نشاط آخر تحفيزاً للاقتصاد ، فمثلاً قد يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد أنشطة استثمارية تستوعب بطالة ، وعليه فإنه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر. ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة³.

❖ الدين العام:

يعتبر تحديد حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه وكيفية استغلاله ذو أهمية بالغة من ناحية السياسة المالية للحكومة ، فهو يؤثر على الوضع الاقتصادي العام وعلى الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

فعندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي - أي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور - فإن هذا الاقتراض (البيع) سوف يكون على ذوي الدخل المتوسطة والكبيرة أو أن هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (إنفاقهم الاستهلاكي). وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلاقى العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك⁴.

أما في فترة الركود الاقتصادي في الدولة فإن الدولة عند حدوث عجز تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية وذوو الدخل العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي ، مما قد يفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة ركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم ، وبدوره فإن انخفاض الاستهلاك غير مرغوب في فترات الركود⁵.

ثانياً - الشفافية والسياسة المادية :

أوضحت الشفافية مسألة ضرورية وهامة لكافة المجتمعات، حيث أنها تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام⁶، ويستلزم تحقيق الشفافية توضيح أهداف الموازنة وكذلك توزيع الإنفاق على البنود المختلفة بالإضافة إلى توفير بعض المؤشرات التي تساعد على متابعة الموازنة، فضلاً عن ضرورة نشر المعلومات حول ما تم تنفيذه من أهداف الموازنة.

1 - دراوسى مسعود " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر ١٩٩٠ - ٢٠٠٤) ، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٢.

2 - د / رفعت المحجوب، "المالية العامة"، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٢ ص ٩ .

3 - د / عاطف صدقي و د / محمد الرزاز ، "المالية العامة" ، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ٥٧.

4 - دراوسى مسعود ، المرجع السابق ص ١٦٨ وما بعدها.

5 - دراوسى مسعود ، ذات المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

6 - Christine Ammer and Dean S. Ammer, op, cit. p 270.

أ- مؤشرات تقرير التنافسية العالمية المتعلقة بالشفافية والفساد:

هناك عدة مؤشرات هامة تتعلق بتقرير التنافسية العالمية المتعلقة بالشفافية والفساد ومكانة مصر وترتيبها عالميا وفقا لتلك المؤشرات¹:

- أول هذه المؤشرات هو تأثير الفساد على المعاملات، ففي سؤال حول تأثير المدفوعات غير القانونية في تكلفة الأعمال ، والذي أعطى درجة ٧ للدول التي لا تتأثر بهذه الأعمال مقابل ١ للدول الأكثر تأثراً، حصلت مصر على ٤,١ لتحل المرتبة الـ ٦٣ بين ١١٧ دولة محل الاستبيان.
- وثاني هذه المؤشرات يتعلق بالمدفوعات غير الرسمية والرشاوى في الأعمال العامة مثل التليفونات والكهرباء وغيرها. إذ حصلت مصر على ٤,٨ لتحل المرتبة الـ ٧٠ من بين الدول محل الاستبيان.
- المؤشر الثالث يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوى في مجال التصدير والاستيراد وفيه حصلت مصر على ٤,٥ لتحل المرتبة الـ ٦٢.
- المؤشر الرابع يتعلق بالرشاوى والمدفوعات غير القانونية في الضرائب، وقد حصلت مصر على ٤,٣ لتحل المرتبة الـ ٧٧.
- المؤشر الخامس يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوى للحصول على أحكام مميزة من النظام القضائي ، فقد حصلت مصر على ٥,٥ لتحل المرتبة ٣٣ .
- المؤشر السادس في هذه المجموعة يتعلق بالعقود العامة والمشروعات الاستثمارية ، وقد حصلت مصر على ٤,٦ لتحل المرتبة ٣٩ .

ب- الشفافية والسياسة المالية في مصر:

يعتبر مؤشر "شفافية الموازنة العامة للدولة" من المؤشرات الهامة التي قام مركز أولويات الموازنة والإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية بإصداره لأول مرة عام ٢٠٠٧، ويقوم بتصنيف الدول حسب حجم المعلومات عن الموازنة التي تنشرها الدولة^٢.

ولهذا أصبح مقدار الشفافية الذي تتسم به الموازنة العامة أحد المعايير للحكم عن حسن إدارة المالية العامة جنباً إلى جنب مع محور السياسة المالية . ومن هنا تأتي أهمية مؤشر شفافية الموازنة باعتباره أول دليل في هذا المجال استناداً إلى استطلاعات للرأي مفصلة قام بها خبراء محليون في (٥٩) دولة ، وهو عبارة عن (١٢٢) سؤال لجمع معلومات مقارنة عن قدرة المواطن على الحصول على معلومات تتعلق بالموازنة وكمية المعلومات المتاحة، وتوصيل المؤشر إلى النتائج التالية^٣ :

١- إن فعالية المواطنين في مناقشة الموازنة وصنعها لدى (٥٣) دولة أي حوالي ٩٠ % من بلدان محددة للغاية ، وهناك ستة دول فقط تقدم معلومات وافرة وضرورية لمسألة الحكومة (فرنسا - نيوزلندا - سلوفينيا - جنوب إفريقيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة).

١ - هذه المؤشرات وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي الذي يحاول قياس مدى قدرة الدولة على التنافس على الصعيد العالمي، وذلك باستخدام العديد من المؤشرات الهامة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والقانونية للدولة .. للمزيد راجع: عبد الفتاح الجبالي ، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر ، ورقة عمل أولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١١ .

٢ - عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

٣- وتأتي أهمية هذا المؤشر في ضوء الدور الذي تلعبه الموازنة العامة للدولة في المجتمع فمن المعروف أن الغرض الأساسي من إعداد الموازنة هو تحقيق نوعين من الرقابة على استخدام المال العام .الأولى دستورية والثانية اقتصادية ومالية . ومن حيث الوظيفة الأولى تعد الموازنة وثيقة سياسية وقانونية تخدم أهداف الرقابة الدستورية وتضمن المشاركة الفعالة من جانب كافة فئات المجتمع . وهو ما يتطلب بدوره المعرفة الكاملة بالأوضاع المالية، وبالتالي الشفافية المطلقة في عرض بنود الموازنة ليس فقط لأغراض اقتصادية ولكن وهو الأهم من أجل المزيد من المساهمة السياسية أمام السلطات الرقابية والتشريعية والشعبية . إذ تعد الشفافية من العوامل الضرورية التي تمكن مجلس الشعب والمواطنين بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبته... للمزيد راجع : عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

- ٢- هناك نحو (٣٢) دولة أي حوالي (٥٤ %) لا تنشر تقارير الموازنة الرئيسية ويقتصر استخدامها على الاستخدام الداخلي للحكومة.
- ٣- هناك ستة دول تبقى موازنتها سرية إلى أن يتبناها المجلس التشريعي بشكل يمنع أي مشاركة عامة في دراسة الموازنة (انجولا - بوركينافاسو - تشاد - الصين - مصر - منغوليا - فيتنام).
- ٤- نصف الدول تقريباً لا تعقد جلسات عامة عن الموازنة.
- ٥- يوجد ١٦ دولة يمكن للسلطة التنفيذية أن تطرد رئيس هيئة الحسابات الخارجية دون موافقة القضاء أو السلطة التشريعية .

جدول رقم (٢) : ترتيب الدول وفقاً لشفافية الموازنة العامة عام ٢٠٠٦

الدولة	المؤشر	الترتيب	الدولة	المؤشر	الترتيب
فرنسا	٨٩	١	كرواتيا	٤٢	٣٢
بريطانيا	٨٨	٢	مالادي	٤١	٣٤
نيوزلندا	٨٦	٣	اندونيسيا	٤١	٣٤
جنوب إفريقيا	٨٥	٤	تركيا	٤١	٣٤
سلوفينيا	٨١	٥	بنغلاديش	٤٠	٣٧
الولايات المتحدة	٨١	٥	الأرجنتين	٣٩	٣٨
بيرو	٧٧	٧	هندوراس	٣٨	٣٩
السويد	٧٦	٨	زامبيا	٣٧	٤٠
بولندا	٧٣	٩	نيبال	٣٦	٤١
البرازيل	٧٣	٩	جورجيا	٣٣	٤٢
كوريا الجنوبية	٧٣	٩	أوغندا	٣١	٤٣
النرويج	٧٢	١٢	إكوادور	٣١	٤٣
رومانيا	٦٦	١٣	أذربيجان	٣٠	٤٥
مشواتا	٦٥	١٤	الكامبيرون	٢٩	٤٦
جمهورية التشيك	٦٤	١٥	الجزائر	٢٨	٤٧
كولومبيا	٥٧	١٦	السلفادور	٢٧	٤٨
الهند	٥٢	١٧	اليانبا	٢٤	٤٩
غينيا	٥١	١٨	بوليفيا	٢٠	٥٠
ناميبيا	٥١	١٨	النيجر	٢٠	٥٠
باكستان	٥١	١٨	نيكاراجوا	٢٠	٥٠
الفلبين	٥١	١٨	المغرب	١٩	٥٣
الأردن	٥٠	٢٢	منغوليا	١٨	٥٤
المكسيك	٥٠	٢٢	بوركينافاسو	١١	٥٦
كينيا	٤٨	٢٤	تشاد	٥	٥٧
تنزانيا	٤٨	٢٤	انجولا	٤	٥٨
بلغاريا	٤٧	٢٦	فيتنام	٢	٤٩
سيرلانكا	٤٧	٢٦			
روسيا	٤٧	٢٦			
جواتيمالا	٤٦	٢٩			
كوستاريكا	٤٤	٣٠			
ترخمستان	٤٣	٣١			
غانا	٤٣	٣١			

المصدر : د/ محمود حسين الوادي ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣.

ج - لشفافية ومشكلة المعلومات في مصر:

زادت أهمية الشفافية في مصر مع التشكك الدائم والمستمر في البيانات والمعلومات المتاحة ، بسبب واتسعت نطاقها لتشمل التشكك حتى في البيانات التي لا تحتل شك أو جدل مثل بيانات الحسابات الختامية أو البيانات النقدية التي يصدرها البنك المركزي . ولا جدال أن التشكك الدائم والمستمر في البيانات الرسمية وغير الرسمية يخلق جواً من عدم الثقة في أية مؤشرات اقتصادية يمكن أن يعتمد عليها الأفراد عند دراسة الجدوى لمشروع انتاجي معين أو إجراء دراسة علمية لظاهرة اقتصادية معينة أو غيرها من الأمور التي تحتاج إلى بيانات وإحصاءات دقيقة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إفساد مناخ الاستثمار وابتعاد المستثمر الجاد في الإقدام على الاستثمار طالما أن الأمور ضبابية وغير واضحة على الإطلاق، وتزداد الاستثمارات

العشوائية والمضاربات غير المشروعة وغيرهما من الأمور التي تشيع البلبلة والفوضى ومن ثم الفساد في الأسواق بمختلف أنواعها¹.

والحقيقة أن هناك تفسيران لهذه المسألة، أولها أن الأرقام والبيانات المنشورة قد تكون غير صحيحة لأنها قد تكون مبنية على أسس مغلوبة، ولا تستهدف استجلاء الحقائق بقدر ما تحاول تجميل الصورة أي إنها بيانات سياسية تستخدم لأغراض معينة ولا علاقة لها بالواقع الاقتصادي المعاش. وهذا القول غير صحيح على الإطلاق لعدة أسباب، منها أنه إذا صح هذا التحليل على البيانات الرسمية فماذا عن البيانات غير الرسمية أو الدولية وكلها تسير في نفس الاتجاه مع تغييرات طفيفة. بالإضافة إلى ذلك فإن البيانات الرسمية لا يمكن اللعب فيها إلا في حدود معينة يسهل اكتشافها سريعا. بل أن هناك العديد من البيانات التي يصعب تغييرها، مثل بيانات السياسة النقدية مثل المعروض النقدي والودائع بالبنوك... الخ².

وثاني هذين التفسيرين يتعلق بتطلعات المستهلكين، ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن الأزمة ترجع بالأساس إلى زيادة حدة تطلعات الأفراد إلى شراء المزيد من السلع الاستهلاكية والكمالية تحت ضغط الزخم الإعلامي الجارف، الأمر الذي يدفع إلى المزيد من الاستهلاك والذي لا يتناسب مع المقدرة المراتبية لهم. مما أدى إلى شعور شديد بالأزمة، وتطبيق هذه الحالة على السيارات والأجهزة المعمرة الأخرى. وهذا القول أيضا لا يجانبه الصواب كثيرا، خاصة وأنه قد ينطبق على شرائح معينة من الطبقة الوسطى ولكنه لا ينطبق بأي حال من الأحوال على الشرائح والطبقات الأخرى خاصة الدنيا وكذلك العليا³.

ولعل التفسير الملائم لهذه المسألة يكمن في غياب المؤشرات الحقيقية عن الأوضاع السائدة أو تقديم بيانات ناقصة كثيرا مما يجعلها غير قادرة على شرح الصورة كاملة ومثال ذلك الإحصاءات الخاصة بالنتائج المحلي من سلعة معينة، فالإكتفاء بمجرد ذكر رقم الإنتاج لا يكفي دون الأخذ بالحسبان الكمية التي استخدمت بالفعل والمخزون الراكد منها والحجم الذي صدر إلى خارج البلاد... الخ⁴.

وجدير بالذكر أنه ينبغي ألا يفهم مما تقدم أن البيانات الرسمية الحالية في مصر سليمة تماما ولا يشوبها شائبة فهذا أيضا غير صحيح، إذ أن هناك العديد من المؤشرات في حاجة إلى مراجعة ودراسة لكي تتواءم مع التطورات والتغييرات الجارية على الساحة الاقتصادية، مثل الرقم القياسي للأسعار وغيره من المؤشرات التي ينبغي العمل على تنقيتها وإصلاحها بما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن الواقع الاقتصادي والمالي.

ثالثا : آليات وسبل ترشيد السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات التقلبات الاقتصادية (وقت الكساد أو وقت الرواج) نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل القومي. بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب⁵، مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة هما:

• ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

1 - للمزيد راجع : مايكل جونسون "المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة"، عندما تجتمع الامور السياسية والفساد" من مقالات "الفساد والاقتصاد العالمي" - كمبرلي أن اليوت، ترجمة محمد جمال امام، مركز الاهرام للترجمة والنشر. ٢٠٠٠، ص ص ٩١ - ١٢١.

2 - عبد الفتاح الجبالي، المرجع السابق، ص ١٦.

3 - عبد الفتاح الجبالي، ذات المرجع السابق، ص ١٨.

4 - يمكن أيضا الحديث عن التقسيم القطاعي لهذا الاستهلاك سواء كان للاستهلاك الصناعي أو الزراعي أو العائلي. وينطبق هذا القول أيضا على البيانات النقدية مثل البيانات السلعية، فالمعروض النقدي يمكن أن يطرح في الأسواق كما يمكن أن يذهب للاكتناز ويخرج من حلقة التداول النقدي وهكذا فإن تقديم المعلومة ناقصة يؤدي إلى مشاكل عديدة في تقييم وفهم الموقف الصحيح... للمزيد راجع : عبد الفتاح الجبالي، ذات المرجع السابق ص ١٧.

5 - Johnson, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240.

• وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.
وتمارس السياسة المالية تأثيرها من خلال التأثير على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

أ - آليات وسبل ترشيده السياسة المالية في جانب الإيرادات العامة.
تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تخصيص الموارد الاقتصادية، أي توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع¹، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

وهناك وسيلتان لتخصيص الموارد إما من خلال جهاز السوق، وإما من خلال تدخل الدولة عن طريق فرض الضرائب، والقيام بالنفقات العامة، وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة. وقد تأكد للمجتمع الدولي في أواخر عام ١٩٩٠ ما للفساد من تأثير هدام على أدوات المالية العامة (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة)، وأن هذا التأثير هو امتداد منطقي للعلاقة بين الحكومة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يمتد أثر الفساد في كل جانب من جوانب الإدارة العامة، وتكون أبواب المالية العامة مصدراً للفساد - كالمشتريات والتوريدات العمومية الكبيرة، ومشاريع المناقصات والمزيدات والأشغال العامة الكبرى، وكذا الإدارة الضريبية، وإدارة الديون والجمارك وسوء التصميم وخصخصة شركات القطاع العام^٢.

وتحتاج الحكومات لجمع الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة كالضرائب والرسوم ومقابل التحسين وعوائد الدومين وأمام الإصدار النقدي الجديد والقروض والمنح والهيئات وغيرها، وتخصيص هذه الموارد بموضوعية وكفاءة. مما يعكس بعداً هاماً في تقييم مدى كفاءة ونفع المالية العامة للصالح العام، وكيفية توزيع السلطة لأعباء الضريبة وإنفاق عوائدها بنزاهة. ويمكن الإشارة إلى أهم أدوات المالية العامة لمعالجة أوجه الفساد المالي والإداري في مصر فيما يلي:

١- فرض الضرائب وتحصيلها:

ينبغي على الحكومة الرشيدة من خلال استخدامها لأدوات المالية العامة ألا تفرض ضريبة ولا تعفى منها إلا بقانون عادل ومنصف ومراعاة ظروف الممول وأعبائه المعيشية والعائلية، وهو ما أرست دعائمه الدساتير المصرية المختلفة مقررته أنه "لا ضريبة ولا إعفاء منها إلا بقانون"، ويتطلب التطبيق الصحيح للتخصيص العادل والكامل للضريبة، الحيلولة دون حدوث اتصالات مباشرة متكررة بين الممولين ومأموري ومحصيلي الضرائب. منعاً من حدوث أي صورة من صور الفساد الضريبي في تحصيلها أو التهرب منها، مما يضيع على خزينة الدولة جانباً هاماً وأساسياً من إيراداتها^٣.
ولا شك أن الاعتماد على العنصر البشري في تقييم بعض الضرائب، وتعقد القوانين والإجراءات، والمغالاة في رفع سعر بعض الضرائب، وتضييق الإعفاءات، وعدم ملاءمة بعض الضرائب، والازدواج الضريبي، وعدم كفاءة التحصيل الضريبي... وغير ذلك من العوامل مدعاة لتقشي الفساد المالي والإداري.

¹ - أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة أخرى أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد...

للمزيد راجع: د/ رياض الشيخ، "المالية العامة"، مطابع الدجوى القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٥٨.

² - Michael Schaeffer, "Corruption and Public Finance", USAID, November 2002. P 2.

³ - Tanzi, Vito. 1998. "Corruption Around the World" IMF Staff Papers. Vol.

فيجب تطبيق الشفافية الضريبية التي تعني الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين (الممولين) ، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم¹.

٢- فرض التعريف الجمركية وتحصيلها :

يعتبر الفساد الجمركي معوقاً أساسياً أما حركة التجارة الخارجية من ناحية وإضعاف مولد الدولة من ناحية أخرى. وتسرباً غير مرئي للإيرادات الجمركية. وتشير بعض الدراسات التي أجريت على حجم الخسائر المترتبة على انتشار هذا النوع من الفساد إلى أن قيمة الإيرادات التي لم يتم تحصيلها من الجمارك المستحقة بسبب الفساد تتعدى ١٣٤,٥ مليون دولار^٢.

ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن المراحل الأكثر عرضة للفساد في مراحل التخليص الجمركي خمسة هي^٣:

- الانتهاء من الوثائق الخاصة بالبضائع.
- التقييم وتحديد بلد المنشأ وتصنيف البضائع جمركياً.
- الفحص العيني والإفراج عن الشحنات.
- الإفراج الجمركي ويشمل ذلك إجراءات الإفراج والإعفاء الجمركي وسياسة السماح المؤقت والدروبك.
- إجراءات المراجعة ما بعد الإفراج.

وقد كان ولا يزال الإصلاح الجمركي في مصر ضرورة ملحة ، لذا فقد حرصت الحكومة المصرية على ترسيخه في النظام الجمركي المصري منذ عام ٢٠٠٤ مدفوعة على ذلك بعدد من الأسباب لعل أهمها من وجه نظر الباحث ما يلي:

- زيادة كفاءة الاقتصاد المصري على اثر الركود الذي أصاب البلاد وقتذاك منذ عام ١٩٩٧م
- تنفيذ الالتزامات الدولية تجاه منظمة التجارة العالمية بمراجعة السياسات التجارية المصرية.
- محاربة الفساد وتعميق الشفافية.
- إصلاح منظومة الجمارك التي كانت تعج بالفساد.

٣ - فرض وتحصيل الرسوم:

الرسم هو المقابل الذي يدفعه الفرد لهيئة عامة لقاء حصوله على خدمة يكون فيها النفع العام أكبر من النفع الخاص ، ويفرض الرسم بناء على قانون ، لذا يلزم ان تتوفر فيه العدالة والملاءمة لظروف المواطنين شأنه في ذلك شأن الضريبة^٤ ، لأنه لا يعدو أن يكون ضريبة من نوع خاص ، رغم اختلافه عن الأخيرة في أنه يعود على مستخدمة بنفع خاص بخلاف الضريبة التي لا تعود على الممول بنفع خاص. حتى لا يضطر دافع الرسم إلى التهرب منه كلياً أو جزئياً .

وقد كشف الواقع العملي العديد من صور التهرب والتلاعب من سداد القيم الحقيقية لبعض الرسوم جراء دفع الرشاوى للمسؤولين عن تحصيله.

١ - عرف صندوق النقد الدولي الشفافية الضريبية في النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية العامة بأنها "اطلاع الجمهور على هيكل القطاع الضريبي ووظائفه والنيات التي تستند إليها السياسات المالية العامة ، حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة ... راجع تفصيلاً : النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية العامة، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١.

٢ - Hors, Irene, "Fighting Corruption in Customs Administration: What Can We Learn from Recent Experiences?", OCED Development Centre Working Paper No. 175, Paris: OECD, 2001.

3 - World Bank. Customs Modernization handbook. Washington D.C.: World Bank. 2006.

٤ - حول التفرقة بين الضريبة والرسم ن راجع تفصيلاً استاذنا الدكتور/ عبد الهادي مقبل "المالية العامة والتشريع الضريبي"، ٢٠١١ ، بدون ناشر ، ص ١٥.

٤ - الإتوات ومقابل التحسين:

الإتواة عبارة عن مبلغ نقدي جبيري تفرضه الدولة على أصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها من جراء قيامها ببعض الأشغال أو الأعمال العامة، ومن أمثلتها الطرق والكهرباء والماء إلى آخره من الأعمال التي يمكن أن تقوم بها الدولة .
وطالما أن هناك سلطات تقديرية وتقييمية يتولاها بعض الموظفون العموميون في الدولة ، كوصف حالة العقار من حيث الحداثة والقدم ، أو التكلفة التقديرية للمبنى ، أو سعر المتر في المنطقة أو الحي المتواجد به العقار ... الخ. فلا جدال في أن الفساد سيجد له مكانا لرشوة القائمين على التقدير والتحصيل.

وتحتاج الحكومة المصرية لتفعيل دور الرقابة على فرض وتحصيل الإتوات ومقابل التحسين على المؤسسات والأفراد ، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية والإلكترونية في التقدير والتحصيل منعاً من تدخل العنصر البشري في التقييم .

٥- عوائد تحصيل الدومين العام:

عوائد الدومين العام هي عوائد الدولة من ممتلكاتها العامة والخاصة زراعية كانت أم عقارية أم استخراجية أم صناعية أم تجارية أم مالي ... الخ . ولا يتصور الحديث عن الفساد المالي والإداري أو الفساد الحكومي إلا بالحديث عن نهب ثروات الدومين العام والخاص من مزارع ومناجم وحقول يتسول وعوائد حدائق عامة وشواطئ ، وعوائد قناة السويس وغيرها تصدمننا أرقامه بين الحين والآخر أرقامه^١ .

ويرى البعض أن هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات الربعية وسوء الحكم والفساد ، حيث تؤدي هذه الثروات إلى العديد من الإغراءات مثل عرض المناصب الحكومية على الأفراد، وهو ما يطلق عليه "ربيع المنصب" ، أو إرساء عطاءات معينة على بعض رجال الأعمال أو الإعفاءات الضريبية . ولذلك يتحول اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين إلى تعظيم استفادتهم من توزيع الربح عن طريق التعامل مع السلطة بدلاً من الاتجاه إلى الانحار والاستثمار في المشروعات الإنتاجية الإقتصادية^٢ .

ب - آليات وسبل ترشيد السياسة المالية في جانب النفقات العامة:

معلوم أن النفقة العامة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام^٣ .

١- أوجه الإنفاق العام:

بلغت قيمة الإنفاق في الميزانية العامة للدولة عام ٢٠١١ م حوالي ٥٩٤ مليار جنيه تقريباً، أي ما يعادل نحو ٥٨% من إجمالي الناتج المحلي^٤ .

وتعتبر هذه النسبة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً . وهي تعكس سوء الإدارة المالية بأكثر مما تعكس مستوى الرفاهية الاجتماعية التي توفرها الميزانية للمواطنين. فالإنفاق على التعليم والصحة يتدنى في هذه الميزانية وفي غيرها على مدي العقود الماضية إلى ما يتراوح بين ٤% إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي! ، ويبلغ نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالي في الميزانية العامة للدولة حوالي ٧٠٠٠ جنيه للفرد أي ١١٨٤ دولاراً تقريباً، علماً بأن نصيب الفرد من الإنفاق العام في تايلاند التي تسبق مصر في دليل التنمية البشرية والتي يبلغ فيها متوسط دخل الفرد (٨٧٠٠ دولار) ما يقرب من ١,٥ مرة مقارنةً بمثيله في مصر. وإذا عرفنا أن نسبة الفقراء من المصريين، الذين يعيش الواحد منهم، على أقل من دولارين يومياً، يقترب من نصف عدد

١ - كمبرلي ان اوليوت ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٦ - ١٢٧ .

٢ - وتتم هذه المسألة بعدة طرق منها أن تقوم الحكومات بخلق حالة من النقص المصطنع في سلعة ما، عن طريق فرض حظر على الاستيراد وقصره على منتجين معينين. أو منح احتكارات في مجالات معينة لأفراد بعينهم والحد من المنافسة، وفي هذا المجال تتفق الشركات الخاصة مبالغ طائلة في محاولة لإقناع المشرعين بمنحهم احتكارات محددة. وفي بعض الأحيان يأنور الأشخاص لوضع أنفسهم في مركز يمكنهم من تقاضي الرشاوى أو إصدار التراخيص أو الموافقة على اعتماد نفقة ما وغيرها، مع الأخذ بالحسبان أن بعض هذه الأنشطة قد تكون قانونية تماماً وبعضها غير قانوني للمزيد راجع: عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٣ - د / عبد الهادي مقبل ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

٤ - حسب تقديرات شهر مارس ٢٠١١ .

السكان، فإن أرقام الإنفاق العام لابد أن تصيبنا بصدمة قوية، لأنها تكشف عن مدي السفه في الإدارة المالية للدولة وإهدار مواردها^١.

ويجب أن نسجل هنا أن هذه الضخامة في قيمة الإنفاق العام في مصر تعبر عن ظاهرة "تورم" في الإنفاق، بسبب تشوهات في كيفية إعداد الميزانية وبسبب رداءة الإدارة الاقتصادية الموروثة من النظام القديم. ومن الملاحظ أن إضافة التزامات صناديق التأمين والمعاشات إلي ميزانية الدولة، بعد استيلاء الحكومة علي رصيد صندوق التأمينات (الحكومي والخاص)، قد أدت إلي حدوث قفزة في قيمة مساهمة الخزانة العامة للدولة في صناديق المعاشات في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلي ٢٦,٨ مليار جنيه مقابل ٢,٦ مليار في السنة السابقة^٢.

أي أن مساهمة الخزانة زادت في عام واحد إلي ١٠ أمثال ما كانت عليه! وتظهر أرقام السنة المالية الحالية، أن هذا الاتجاه مستمر بمعدلات متفاوتة بسبب نقص قيمة الاشتراكات المحصلة عن قيمة المطلوبات لأصحاب المعاشات، وضعف معدل العائد علي الاستثمار الذي يدفعه بنك الاستثمار القومي.

٢- ترشيد النفقات العامة:

أضحى من الضرورة وضع إطار عام ومنظومة إنفاقيه رشيدة للنفقات العامة خالية من فجوات الفساد والفاستين، وفي الإمكان تحقيق ذلك خلال مدة قصيرة ، حيث يتم تخفيض الدعم الحالي بنسبة ٧٥% عما هو عليه الآن، مع المحافظة علي دعم السلع التموينية ودعم المزارعين، بل وزيادته، ودعم تنمية الصعيد، وغيره من أبواب الدعم الحقيقية، بدون أي أثر سلبي حقيقي علي الاقتصاد. وهناك وجوه أخرى كثيرة لتخفيض الإنفاق العام، منها :

- التكاليف التي تتحملها الميزانية العامة للدولة بسبب الأخطاء في تنفيذ القانون أو التعسف في استخدامه ، والتي تتضمنها نفقات الميزانية في صورة تعويضات ونفقات لتنفيذ الأحكام القضائية، والتي بلغت ١,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩.
- تخفيض تكاليف استهلاك المياه والكهرباء في منشآت الجهاز الإداري للدولة والمحليات، والتي بلغت ٥,٨ مليار جنيه في السنة نفسها. ومن الممكن ببساطة تخفيض نفقات استهلاك الإنارة والمياه، باستخدام منظم التوقيت "التايمر" في الإنارة، سواء داخل المنشآت أو في إنارة الشوارع والطرق والميادين، وتحسين استهلاك المياه من خلال العناية بصيانة صنابير المياه والصرف الصحي... الخ.
- وضع خطط تهدف إلي الحد من الاتصال المباشر بين الجمهور وقطاع الموظفين العموميين، من خلال تطوير وتحديث نظام البريد والاتصالات التليفونية والحكومة الإلكترونية، بما يساعد علي سرعة إنجاز احتياجات المواطنين، مع تقليل مشقة السفر والانتقال والتعرض لإبتزاز الموظفين، وتقليل الرشوة ورفع معدلات الأداء والإنتاجية للموظفين في أماكن العمل.
- ترشيد نفقات التمثيل الخارجي (التمثيل الدبلوماسي - التمثيل الإعلامي - التمثيل التجاري - المكاتب الفنية المتخصصة مثل التعليمي والسياحي والصحي والعسكري وما إلي ذلك).
- وكذلك وقف شراء سيارات جديدة للجهاز الإداري للدولة والمحليات والهيئات الخدمية والاقتصادية لمدة ٣ سنوات،
- ووقف تعيين مستشارين إضافيين في الوزارات والأجهزة الإدارية، وإعادة النظر في العدد وفي الأجور التي يتقاضاها المستشارون الحاليون، وتحديد حد أدنى وأقصى للأجور والمرتبات لجميع العاملين بوجه عام.
- ويجب التأكيد في نهاية الأمر علي أنه من الضروري إعادة النظر بالكامل في هيكل الإنفاق العام، وتصحيح ما به من تشوهات وانحرافات، واستقلال ميزانية الجهاز الإداري للدولة عن ميزانيات المحليات والهيئات العامة، ووضع قانون يحدد سقف الإنفاق العام، ووضع معايير علمية لقياس الكفاءة في استخدام الموارد وقياس إنتاجية العمل في الجهاز الإداري، وإعادة بناء الهيكل أو الهرم العام للأجور والمرتبات في الدولة، بما يحقق العدالة والتكافؤ، والاهتمام بزيادة الإنفاق العام علي مكونات البنية الأساسية

٥ - لأغراض التبسيط تم حساب سعر الدولار بواقع ٥,٩ جنيه مصري وعدد السكان بواقع ٨٥ مليون مواطن ، للمزيد راجع.... إبراهيم نوار " الإنفاق العام ، من يوقف العربية الطائشة" ، الأهرام الاقتصادي ، ٢٠١١/١١/١٤.

٦- راجع : إبراهيم نوار ، ذات المرجع السابق.

٣ - إبراهيم نوار ، المرجع السابق.

الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا الإنفاق على الصحة وعلى التعليم وعلى الإسكان، والقضاء على الفقر.

٣- توفير السلع والخدمات المدعومة:

كانت مهمة توفير السلع والخدمات المدعومة من أولويات الحكومة المصرية منذ ١٩٤١، وقد بلغ الدعم وقتذاك حوالي مليون جنيه، ثم وصل الإنفاق على الدعم في موازنة حكومة السنكتور / عصام شرف للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، إلى ١٣٣ مليار جنيه بزيادة ٧% عن آخر موازنات حكومة السنكتور / احمد نظيف. وينقسم الدعم إلى عدة مكونات: دعم السلع التموينية، والذي تراجع عن العام المالي السابق بعشرة مليارات تقريبا إلى ١٨,٨ مليار جنيه، ودعم المواد البترولية، الذي زاد إلى ٩٥,٥ مليار مقارنة بـ ٨٢ مليارا. وإلى جانب ذلك هناك أشكال أخرى للدعم تتراوح بين دعم الكهرباء والصادرات ونقل الركاب والإنتاج الصناعي وإسكان محدودي الدخل والتأمين الصحي والأدوية، وكل هذه أقل من ٢٠ مليار جنيه، بحسب بيان وزارة المالية في ٧ يوليو ٢٠١١.

وتحيز سياسة الدعم الحالية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويستفيد منها سكان الحضر أكثر من المقيمين في الريف، ويستحوذ المواطنون في الوجه البحري على النصيب الأكبر منها بالمقارنة بالمقيمين في الصعيد. ويؤدي عدم وصول الدعم إلى المواطنين الأكثر فقرا واحتياجا له، وتسربه لغير مستحقيه، إلى عدم العدالة الاجتماعية^١.

وقد قدم مركز الدراسات الرفيعة في مصر تقريره السنوي الذي يرصد فيه حالات الفساد في مصر، حجم الفساد في مصر خلال شهور أبريل ويونيو وديسمبر من العام ٢٠٠٨، ويناير ٢٠٠٩ بـ ٣٩ مليارا^٢ و ٣٧٣ مليون جنيه، والذي تنتوع مصادره، حيث يأتي في المقدمة الدقيق وريغيف الخبز^٣. ويرصد التقرير الفساد في ٣٧٠ ألف و ٤٤١ فدانا، و ٤٠ ألف و ٧٠٤ طن دقيق، و ١٩٦ ألف ريغيف، و ١٢ ألف ٥٦١ أسطوانة بوتاجاز، بالإضافة إلى ١١٠ طن أسمدة، و ١٤٧٩ طن حديد تسليح، بالإضافة إلى قضايا أخرى.

ووفقا للتقرير فإن قضايا الفساد تركزت في الإدارة المحلية ووزارة المالية والقطاع المالي والمصرفي، ووزارتي الداخلية والعدل، والقطاع الصحي، والزراعة والري، بالإضافة إلى قطاعات الإسكان والتعليم، والتضامن والإعلام والبترول، والنقل، والكهرباء والنقابات. وقد بلغ عدد ما نشر عن قضايا الفساد في الصحف المصرية خلال تلك الفترة ٥٤٨ موضوعا يتراوح ما بين أخبار وتقارير وتحقيقات صحفية.

٤- صور للفساد في الإنفاق العام:

• في عام ٢٠٠٩ وافق مجلس الشعب على القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٩ وأصدره رئيس الجمهورية، بفتح اعتماد إضافي في الميزانية بقيمة ١٣,٥ مليار جنيه، منها ٢,٧ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. ومن البديهي عندما تقرأ ذلك، أن تفهم أن المزايا الاجتماعية الواردة في القانون تخص الفئات غير القادرة اجتماعيا. غير أن التمعن في تفاصيل هذه الاعتمادات الإضافية، يكشف أن غير القادرين الذين قصدهم القانون، ليسوا هؤلاء الذين نعرفهم، وإنما هم المستثمرون في المناطق الصناعية! وأصحاب شركات التصدير! والمستثمرون الجدد في قطاع التجارة الداخلية! هؤلاء هم غير القادرين، الذين أصدر مجلس الشعب من أجلهم القانون، ليزيد الدعم الذي يحصل عليه عدد محدود من أصحاب شركات التصدير من هذا البند فقط إلى ٤,٢ مليار جنيه في تلك السنة. وقد شملت الاعتمادات الأخرى الواردة

1 - يعود نظام دعم الفقراء في مصر إلى عام ١٩٤١، على عكس التصور السائد الذي يربطه بثورة يوليو ١٩٥٢، وقتها ارتفعت أسعار السلع الغذائية بفعل الحرب العالمية الثانية، فاستوردت الحكومة كميات كبيرة من الدقيق والقمح من استراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة... للمزيد راجع: وائل جمال "سياسات الدعم قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير"، منتدى البدائل العربي للدراسات، مارس ٢٠١٢.

2 - د / أمينة أمين حلمي، "كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر"، ورقة عمل رقم ١٠٥، مقممة إلى المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٥.

3- موقع المجموعة المتحدة، مقالة بعنوان "٣٩ مليارا ٣٧٣ مليون حجم الفساد المصري في أربعة شهور" ٢٠١٣/١/٢٠٠.

<http://www.ug-law.com>

4 - إبراهيم نوار، المرجع السابق.

بالتقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٩ مزايا للمقاولين وأصحاب الشركات وشبكات المنفعين من الميزانيات العامة للدولة.

• في السنة المالية المنتهية في يونيو ٢٠٠٩ أيضا، تضمنت أرقام الدعم زيادة بقيمة ٢٤،٢ مليار جنيه، بنسبة ٢٠% تقريبا من إجمالي قيمة مخصصات الدعم والمزايا الاجتماعية في تلك السنة (١٢١ مليار جنيه). وهذه زيادة كبيرة بلا شك في عام واحد. والغريب أن هذا المبلغ هو من مستحقات أصحاب المعاشات والتأمينات لدي الدولة!، فكيف جرؤ معدو الميزانية، علي قيد مبلغ بهذه الضخامة، علي أنه دعم من الدولة، بينما هو حق مستحق، لهؤلاء الذين دفعوا من كدهم وعرق عملهم، نصيبهم في أنظمة التأمينات والمعاشات، لكي يحصلوا علي معاش أو تأمين ملائم عند الكبر.

• إذا تأملنا أرقام الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الحساب الختامي للدولة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) نلاحظ أن قيمة دعم السلع التموينية بلغت حوالي ٢١،١ مليار جنيه، أي بنسبة ١٦،٦%، بينما يبلغ مجموع اعتمادات دعم المزارعين والنقل العام والتأمين الصحي وتنمية الصعيد ودعم القروض الميسرة للإسكان ما يقرب من ٣ مليارات جنيه. أي أن إجمالي الدعم الحقيقي المباشر الذي يحصل عليه محدود الدخل، يقع في حدود ٢٥ مليار جنيه، بنسبة ٢٢% من قيمة المخصصات المرصودة في الميزانية ضمن باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. فإين تذهب إذن النسبة المتبقية الـ (٧٨%)؟. إن النسبة العظمى من هذا المبلغ تغطي ما يسمى بدعم الطاقة، وهو دعم حسابي، يذهب ما يقرب من ٩٠% منه إلي أصحاب المصانع الضخمة الكثيفة الاستهلاك للطاقة. وهذا الدعم الحسابي أدخله الوزير الأسبق الهارب يوسف بطرس غالي في ميزانية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وتسبب في تورم قيمة دعم الطاقة في الميزانية إلي ٤٢ مليار جنيه في تلك السنة مقارنة بنحو ١٠ مليارات جنيه في السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

• بلغت قيمة دعم المواد البترولية في الحساب الختامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلي حوالي ٦٣ مليار جنيه، وواصلت الارتفاع حتي وصلت تقديراتها عام ٢٠١١ أكثر من ٩٥ مليار جنيه. وقد أصبح هناك ضرورة محاسبة الصادرات الصناعية علي أساس الأسعار العالمية للطاقة، وذلك بحساب نسبة مكون الطاقة في وحدة الناتج النهائي، وحساب فرق السعر في الطاقة تبعا لذلك، ثم فرض رسم تصدير بقيمة الفرق، علي كمية الإنتاج المصدر للخارج. وبهذه الطريقة نحسم المستهلك المحلي من احتمال لجوء المنتج إلي نقل عبء زيادة أسعار استهلاك الطاقة إلي السوق المحلي.

• هناك أبواب أخرى للدعم، تبرهن علي انعدام الكفاءة الاقتصادية والإدارية، مثل الدعم المقدم لاتحاد الإذاعة والتليفزيون (ما يقرب من مليار جنيه سنويا) مقابل الاحتياز السياسي للحكومة! وهناك بنود في الدعم يجب أن تتوقف فوراً مثل دعم الإذاعة والتليفزيون. بينما توجد أشكال أخري من الدعم غير المباشر يجب أن تتوقف تدريجيا علي مدار فترة زمنية محددة (٣ سنوات) خصوصا الدعم الذي تقدمه الدولة للهيئات الاقتصادية والهيئات الخدمية.

٥- إعداد الميزانية العمومية:

لا شك أن قواعد إدارة وإعداد ميزانية الدولة تختلف بكل تأكيد، عن قواعد إدارة ميزانية الأسرة، من ناحية التعقيد والتشابك والتداخل بين المحلي والإقليمي والدولي، وما إلي ذلك من المتغيرات، التي قد لا يشعر بها رب الأسرة وهو يدير ميزانية بيته. ومع ذلك، فإن معايير الرشادة الاقتصادية، للفرد وللأسرة وللدولة ككل، ربما لا تختلف كثيرا في إعداد أي ميزانية^١.

فالفرد، الذي يعمل صباح مساء، بغرض تمديد فواتيره الشهرية والسنوية، يشعر بالفقر، ثم بفقدان الشهية في العمل بعد فترة، خصوصا إذا كان نخله، يذهب لسداد فواتير الاستهلاك اليومي له ولأسرته. والحكومة التي تتفق دخلها، علي سداد الديون وفوائدها وعلي توفير الاحتياجات الضرورية لاستهلاك المياه

¹ - للمزيد حول دعم الخبز والغذاء في مصر راجع:

Abdel Khalek, Gouda, and Karima Korayem. 2002. Fiscal policy measures in Egypt: Public debt and food subsidy. Cairo Papers in Social Science 23, no. 1. Cairo, Egypt:

American University in Cairo Press.

² - للمزيد راجع د/ زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٥٤ وما بعدها.

والطعام والوقود لمواطنيها، لا تتقدم أبداً في مجالات الرفاهية المحلية أو المنافسة الدولية، وإنما تقف جامدة متأخرة عن ركب التقدم الحضاري، بينما العالم من حولها يتقدم¹.

وتكمن فلسفة الإنفاق العام، في تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها العمل على جعل الاقتصاد أقوى، وأكثر قدرة على المنافسة مع غيره. وكلما تحقق ذلك زادت رفاهية الأفراد، وارتفعت معدلات الرضا العام، والإشباع المادي والمعنوي. ولذلك فإن زيادة الإنفاق العام، يجب أن تكون ناتجة من موارد حقيقية، أو من موارد إضافية في حدود طاقة وقدرة الاقتصاد على السداد. فإذا جاءت زيادة الإنفاق العام، عن طريق اعتصار جهد المواطنين وسرقة ما في جيوبهم، خصوصاً الفقراء وفئات الطبقة الوسطى، فإن الشعور بالرضا العام ينخفض، والحماس للعمل يفتر ويتلاشى بل وينعدم.

وإذا جاءت زيادة الإنفاق العام عن طريق الإفراط في الحصول على المساعدات والمعونات الأجنبية، أو المبالغة في الاعتماد عليها، ترك ذلك أثره على الإرادة الوطنية، وصبغها بصبغة التبعية. وإذا جاءت الزيادة في الإنفاق العام عن طريق المبالغة في الاستدانة، وهذا يحدث عندما يزيد عبء المديونية على قدرة الاقتصاد على السداد، فإن ذلك يؤدي إلى سيادة مناخ من الاكتئاب وعدم الرضا العام، ويؤدي حتماً إلى الركود، ومن ثم انكماش مستوي الرفاهية الفردية للمواطنين.

وتؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى خلق وظائف في المجتمع للعاطلين وللداخليين الجدد إلى سوق العمل، ومن ثم تخفيض معدل البطالة. كما تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى مساعدة الاقتصاد على النمو وتجنب الركود أو الكساد في الأسواق. فزيادة الإنفاق العام تقود إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم إلى رفع مستوي تشغيل الطاقات الإنتاجية، وزيادة القدرة على الاستفادة من التراكم الرأسمالي².

ويعتبر أنصار النظرية الكينزية في الاقتصاد، أن الإنفاق العام كله خير ولا شر فيه، بما في ذلك الإنفاق على الطلب الاستهلاكي. وتثور في العالم حالياً معركة مثيرة بين أنصار "كينز" وأنصار "فريدمان" حول ما إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام فضيلة أم رذيلة! ويبرهن أنصار "كينز" ومنهم "بول كروجمان" على أن الأزمة المالية اليونانية هي نموذج لسوء الإدارة الاقتصادية، المعتمدة على سياسات اقتصاد المرض والسياسات النقدية التي تبناها "ميلتون فريدمان". في حين أنهم يشيدون بتجربة حكومة "لافيا" في الخروج من الكساد الاقتصادي والأزمة المالية، من خلال زيادة الإنفاق، وإعادة الاقتصاد إلى النمو ثم إعادة الميزانية إلى التوازن. ولا شك أن المتابع للمناقشات الجارية حالياً على جانبي الأطلسي بهذا الخصوص، سيجد الكثير من المتعة فيما يقال من حجج وحجج مضادة³.

وما أوجعنا في مصر حالياً - ونحن في سبيلنا إلى إعادة بناء الاقتصاد وإعداده - للانطلاق إلى ساحة النور الاقتصادية الجديدة، إلى عقيدة اقتصادية واضحة وإلى حوارات ساخنة، بين أصحاب العقائد الاقتصادية المختلفة لمصلحة النهوض بالسياسة الاقتصادية. نحن بحاجة إلى نوايح الفكر المالي والاقتصادي. نحن بحاجة إلى هواء لأننا نواجه تحدياً خطيراً، يتمثل في الحاجة إلى تخفيض الإنفاق العام، مع الحفاظ في الوقت نفسه، على اندفاع الاقتصاد بمعدل نمو معتدل على الأقل، وتحسين مستويات المعيشة للفقراء ولفئات الطبقة الوسطى في الوقت نفسه.

ولا شك لدينا أن السياق الحالي للسياسة الاقتصادية هو سياق مخيف. وليس من سلطة تستطيع وحدها، بغير حوار مجتمعي، يضم أصحاب المصالح جميعاً، أن تقدم سياقاً بديلاً.

1 - وعادة ما يلجأ المواطن الرشيد، إلى ادخار جزء من دخله، لمواجهة الطوارئ، وجزء آخر لتنمية الظروف التي يعيش في دخلها أو التي تحيط به، مثل المسكن أو السيارة أو حتي الملابس التي يرتديها. المواطن الرشيد يدخر جزءاً من دخله، ويحاول باستمرار أن يكبر هذا الجزء المدخر، حتي يكون في وضع رفاهية أفضل مع الزمن. الحكومات الرشيدة تفعل الشيء نفسه تقريباً، بل إنها فوق ذلك، تحاول من ناحيتها، تشجيع المواطنين على الادخار أكثر. وهي عندما تفعل ذلك، فإنها لا تتوقف عن الإنفاق، في مجالات الاستهلاك والاستثمار، وخصوصاً في قطاعات البنية الأساسية الاجتماعية، وأهمها التعليم والصحة والمياه النقية أو البنية الأساسية الاقتصادية، مثل الطرق والمطارات والموانئ... للمزيد راجع:

Jesse Burkhead, "The Balance Budget in reading in Fiscal Policy", The American Economic association- Richard", INC, 1995.

2 - حول الأسباب الحقيقية والظاهرية لتزايد الإنفاق العام راجع تفصيلاً استانا الدكتور/ عبد الهادي مقبل، المرجع السابق، ص ص ١٩٥ - ٢٠٤.

3 - Jesse Burkhead ,op cit.

إن الإنفاق العام لا يزال منطلقا كالعربية الطائشة، لم يتوقف ولم يغير مساره علي الرغم من تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها مصر. وبسبب غياب هذا الحوار، تجتهد الحكومة في الوصول إلي مصادر للاقتراض أقل تكلفة من الاقتراض المحلي الذي تجاوزت تكلفته ١٤% سنويا. وهنا ينبغي أن نحترس كثيرا مما نحن مقبلون عليه، الاقتراض من الخارج، في الوقت الذي يتم فيه تخفيض التصنيف الائتماني للديون المصرية، إضافة إلي نزيف الاحتياطي من العملات الأجنبية، علي الرغم من الانخفاض الحاد في الاستيراد من الخارج في الأشهر الأخيرة. وقد تكون تكلفة الاقتراض من الخارج أقل فعلا (ربما تتراوح بين ٦% إلي ٧%) لكن المشكلة ليست فقط في التكلفة الحالية للاستدانة، وإنما في القدرة علي سداد الديون. وفوق كل ذلك تكمن المشكلة في دوافع الاقتراض^١.

وجدير بالذكر أن هيكل الإنفاق العام، كما تبينه الميزانيات الحكومية في العقود الأخيرة، يعاني من الكثير من التشوّهات والانحرافات، التي تحتاج إلي مواجهة صارمة، بفلسفة جديدة، تتطلق من رؤية واضحة بشأن الأهداف والتطلعات، التي يأمل المصريون تحقيقها. ومن أبرز التشوّهات والانحرافات التي يعاني منها هيكل الإنفاق العام، ضخامة قيمة الإنفاق العام في حد ذاته وانخفاض العائد منه، والتداخل بين ميزانية الجهاز الإداري للدولة وبين ميزانيات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، والفساد والسفاهة في تخصيص الموارد المالية للقطاعات المختلفة، والتشوّهات في هيكل الأجور، وضعف الإنفاق علي الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتدهور معدلات الاستثمار العام، إضافة إلي الألاعيب المحاسبية التي تم إدخالها علي طريقة إعداد الميزانية سنة بعد سنة منذ العام ٢٠٠٠ التي تسببت بذاتها في ظهور مؤشرات مخيفة مثل قيمة الدعم في الميزانية^٢.

ولا جدال في أن الخروج من المأزق الحالي للسياسة المالية، لن يكون بغير عمليات جراحية جريئة في هيكل الإنفاق العام. أما البحث عن مصادر بديلة للاستدانة مثل المصارف والصناديق الخيرية وصكوك التمويل، فليس إلا مجرد البحث عن مسكنات، لا علاقة لها بعلاج المرض نفسه الذي تعاني منه مالية مصر.

القواعد التي يسترشد بها في تحضير الميزانية العمومية:

- يتطلب إعداد وتحضير الموازنة، مراعاة عدد القواعد والمبادئ العامة والمتمثلة في مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة مبدأ الشمولية مبدأ التوازن، ولقد سبق أن أشرنا إلي هذه المبادئ، فضلا عن هذه المبادئ سواء في صورتها التقليدية أو المتطورة جرى العمل علي مراعاة بعض القواعد التجريبية عند تحضير الميزانية من أهمها^٣.
- الاسترشاد بأحدث الوقائع السابقة، لأن أفضل ما يساعد علي دقة وتقدير النفقات والإيرادات قسي ميزانية جديدة هي أرقام إيرادات ونفقات السنوات السابقة.
- تحضير الميزانية يكون أقرب ما يكون لبداية السنة المالية، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتفويض كان التقدير أقرب إلي الدقة.
- ترتيب الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة، وذلك في الإطار الذي يحفظ للسياسة المالية وحدتها ويضمن عدم إحداث تناقضات بداخلها.

^١ - فالقروض التي سنحصل عليها من الخارج في الوقت الحاضر، لن تكون موجهة لمجالات تدر دخلا، وإنما لسداد ديون قديمة وفوائدها، أو لتمويل الاستهلاك. وهذه دوافع قاتلة. ويظهر من متابعة تحركات أسعار الفائدة علي السندات الدولية في الأسابيع الأخيرة، أنه علي الرغم من التوصل إلي اتفاق بشأن إنقاذ اليونان من الإفلاس، فإن إيطاليا، برغم تصنيفها الائتماني الأفضل من مصر، اضطرت إلي قبول سعر فائدة يبلغ ٦.٠٦% علي السندات الأخيرة التي طرحتها في الأسواق التي بلغت قيمتها ٨ مليارات يورو وتستحق الاسترداد بعد عشر سنوات. وقد رأينا أيضا كيف تعرضت السندات الدولية لمصر لهزة شديدة في أعقاب الثورة. ففي الأسبوع الأول من الثورة هبطت قيمة السندات الحكومية بالدولار (استحقاق ٢٠٢٠) رافعة العائد إلي ٦.٧٨% أو بزيادة ١.٠٦% خلال الأيام الثلاثة الأولى (٢٥ إلي ٢٨ يناير ٢٠١١) وبلغت أقصاها في آخر يناير مسجلة ٧.٠٧% لكنها عادت للانخفاض بعد ذلك. بينما سجلت الفائدة علي السندات استحقاقا ٢٠٤٠ رقما قياسيا (٧.٥٣٣%) يوم ٢٨ يناير ٢٠١١.... للمزيد راجع: ابراهيم نوار ، ذات المرجع السابق.

^٢ - ابراهيم نوار ، المرجع السابق.

^٣ - للمزيد راجع د/ زينب حسين عوض الله ، المرجع السابق، ص ٢٥٦ .

• مراعاة النقة في إقامة التقديرات بأن تكون المعطيات التي اعتمد عليها تتبع من الواقع مدعمة بالبيانات الإحصائية الدقيقة والوثائق الرسمية.

٦- تجاوزات الحسابات الختامية للدولة:

معلوم أن الجهاز المركزي للمحاسبات يقوم بإعداد تقارير سنوية عن الحسابات الختامية لكافة أجهزة الدولة ويقدمها إلى مجلس الشعب وفي الوقت ذاته تقوم وزارة المالية بدراسة هذه التقارير والرد عليها أما بالتوضيح أو بالاتفاق مع وجهة نظر الجهاز على أن تتولى لجنة الخطة والموازنة إعداد تقرير متكامل حول كافة هذه القضايا للمعرض على مجلس الشعب لمناقشته وطرح التوصيات المتعلقة بما يثار حول هذا الشأن.

والحكمة من ذلك ترجع إلى رغبة المشرع في التفرقة بين المراقبة المالية والمحاسبية والتي يتولاها الجهاز المركزي للمحاسبات والدور الاقتصادي للسياسة المالية الذي يراقبه مجلس الشعب . هذا فضلا عن اقتناع المشرع بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتطابق الموازنة العامة تطابقاً تاماً مع الحساب الختامي نتيجة لظروف وتعقيدات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهناك دائماً هامشاً للاختلاف فيما بينهما، وهو ما يتوقف بدوره على طبيعة الظروف الاجتماعية بالبلاد ومستوى التطور الاقتصادي بها، ودرجة اتسائية المعلومات والبيانات الاقتصادية المختلفة، ومدى جودتها ومصداقيتها، وكلها أمور تختلف من بلد إلى بلد، ولذلك كان من الطبيعي والمنطقي أن يترك للسلطة التشريعية تقدير مدى الانحراف المطلوب في الحساب الختامي عن الموازنة وجدواه الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو المغزى الأساسي من وراء مناقشة السلطة التشريعية لهذه المسألة¹.

وتنقسم التجاوزات بدورها إلى تجاوزات مرخص بها ، وأخرى غير مرخص بها ، فبالنسبة للتجاوزات المرخص بها فيقصد بها تلك التي تتعلق بالتأثيرات الملحقة بقانون الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية، والتي تنص على أنه يجوز زيادة الاستخدامات الجارية في موازنة الهيئة بنسبة لا تجاوز ٧٥% من الزيادة التي تتحقق في الإيرادات الجارية عن المقدر في موازنة الهيئة وفقاً لمتطلبات التشغيل. وبالنسبة للتجاوزات غير مرخص بها وهي التي تخرج عن نطاق هذه التأثيرات وتحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية لإقرارها. وهذا لا ينفي الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات إذ أنه في تقاريره المختلفة يتعرض لبعض أوجه الانحرافات لدى هذه الجهات ويكشف عن الوقائع والتحريرات في هذه الحسابات².

المبحث الثاني

ماهية الفساد المالي والإداري في مصر ومؤشراته

لقد كانت ظاهرة الفساد المالي والإداري من بين المشاكل التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في البلدان النامية إذ ما أريد لبرامج التنمية أن تنفذ بفاعلية في تلك الدول ، فهذه الدول مولعة بالفساد الإداري للأسباب التاريخية والحضارية التي تعيشها من ناحية ، ولما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى ، ويتم فيما يلي مناقشة ماهية وأبعاد الفساد المالي:

أولاً : مفهوم الفساد:

تعددت تعريفات الفساد بتعدد النظريات وطابعها وفلسفتها ، حيث يعرفه البعض بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة³ ، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة⁴.

1 - راجع : عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ١٧.

2 - عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ١٨.

3 - Michael Schaeffer, op, cit. P 6.

4 - د / يحي غنى النجار "الآثار الاقتصادية للفساد" ، ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني:

كما يعرفه البعض بأنه "سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو "هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة"¹.
وتقتصر دراستنا على الفساد المالي والإداري دون سواهما من أشكال الفساد الأخرى (السياسي، الاجتماعي، الأخلاقي، الديني، الحكومي... الخ). لشدة تأثيرهما وقربهما من النواحي الاقتصادية والمالية المختلفة.

ثانياً: أسباب الفساد الإداري والمالي:

تتفق آراء المحللين² على أن الفساد "وخصوصاً الممتد" ينشأ ويتزعرع في المجتمعات التي تتصف بالآتي:

- ضعف المنافسة السياسية.
 - نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
 - ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية.
 - غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.
- وعكس ذلك تتميز المجتمعات الخالية من الفساد بالآتي:
- احترام الحريات المدنية.
 - المحاسبة الحكومية.
 - نطاق واسع من الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد.
 - منافسة سياسية منتظمة هيكلية ومؤسسية.

وهو ما يميز بصفه أساسية وليس كلياً للدول الغربية المتقدمة.

ويمكن حصر أسباب الفساد الإداري والمالي في الغالب في سببين رئيسيين هما:

- الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة.
- ومحاولة للتهرب من التكلفة أو الرسوم القانونية الواجبة.

كما يمكن حصر أهم العوامل التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في مجال المالية العامة وتشمل³:

• عوامل مباشرة:

مثل اللوائح والتصاريف، ونظم الضرائب المعقدة؛ قرارات الإنفاق الحكومي، وتوفير السلع العامة والخدمات بأسعار أقل من أسعار السوق، والحالات التي يكون لموظفي القطاع العام سلطة تقديرية على القرارات الاقتصادية.

• عوامل غير المباشرة:

مثل الكفاءة المهنية للخدمة المدنية، ومستوى الأجور العامة، والضوابط المؤسسية، وشفافية القواعد والقوانين، وشدة أو ضعف العقوبة.

وتتعدد الأسباب المؤدية إلى الفساد بوجه عام ويمكن تقسيمها إلى:

1- أسباب تربوية وسلوكية:

بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال والشباب في المجتمع، مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة في المستقبل بقبول الرشوة وعدم المسئولية وعدم احترام القانون⁴.

2- السياسات الاقتصادية المترجلة:

التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان فضلاً عن تحميل الإدارة العامة والقطاع العام باعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة

¹ - د/ فاطمة ابراهيم خلف "السياسة المالية والفساد الإداري والمالي، دراسة تطبيقية في مصر للمدة

1980 - 2008"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، السنة 2011، ص 228.

² - Johnston, M., 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April - 1 May.

³ - Michael Schaeffer, op cit, P 7.

⁴ - للمزيد راجع: كمبرلي أن أليوت، المرجع السابق، ص 123.

والمشاركة وهذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدتها بموازنات واعتمادات مادية كبيرة. إضافة إلى التحول السريع وغير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الأجنبية مما يسمح للماسرة بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الذمم والمساومة على الملكية العامة لصالح قلة من الرأسماليين¹.

٣- عوامل دولية:

تعد هذه العوامل سبباً آخر من أسباب الفساد والتي تأخذ أشكالاً متعددة منها في صورة رشاي و مدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار للدول ، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرض التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة ، أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك².

٤- أسباب إدارية :

تتميز معظم الدول النامية بكون حجم القطاع العام وازدياد عدد العاملين فيه ولهذا تأثير كبير على المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات حيث انه كلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد³.

٥- أسباب قانونية :

وقد يرجع الانحراف الإداري والمالي إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين⁴.

٦- أسباب سياسية :

أن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية والحكومية ، وضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والجمهور والتعالي وغياب الأنظمة الرقابية من شأنه أن يكثر من حالات الفساد الإداري والمالي ، وظهور ممارسات منحرفة تذل بالأهداف والمصالح العامة للمجتمع⁵.

ثالثاً : تفسير أسباب الفساد:

اختلفت النظريات في تفسير أسباب الفساد على النحو التالي⁶:

❖ النظرية الاقتصادية:

ترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الربح ، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام ، والتي يرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين العملاء سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد. وطبقاً لـ "Golturj" فإن هذا الرأي لم يأخذ في اعتباره دور الموظفين الرسميين في الدولة في التعيين على الوظائف ووضع العقوبات والحوافز ، مما يشكل بيئة مناسبة للمؤسسات والقطاعات التي يحدث في نطاقها الفساد .

❖ النظرية السياسية:

وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم ، فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني ، ويؤخذ على هذا الرأي نظريته لقوة الديمقراطية السياسية والإصلاحات السياسية باعتبارها مؤثراً هاماً على التغييرات الدائمة في سلوك الموظفين العموميين للحد من استفحال ممارستهم الاقتصادية .

¹ - د/ عامر الكبيسي " الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢ ، عدد ١ ، السنة ٢٠١٠ ، ص ٩٢ - ٩٣ .

² - د/ عبد الله بن حاسن الجابري ، "الفساد الاقتصادي ، أنواعه ، أثاره ، أسبابه ، علاجه" ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٩ ، ص ١١ .

³ - كميرلي أن أليوت ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

⁴ - د/ محمود حسين الوادي ، المرجع السابق، ٢٣٦ .

⁵ - كميرلي أن أليوت ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

⁶ - د/ عبد الله بن حاسن الجابري ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية ، ولهذا فإنهم يشككون في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية . وعلاوة على ذلك فإن تلك الآراء اعتمدت في تحليلها للفساد على نموذج بسيط مبالغ في تحديده كما في نظرية الاختيار العام ، أو على تقسيمات وصفية تنتشر في مجال العلوم السياسية . وهناك مدخل بديل تأصل في الاقتصاد السياسي يتمشى مع الخطوط الفكرية التي طوورها (Khan)¹ ، حيث يركز على :

- الفروق في القوة السياسية بين المجموعات.
 - الفروق في الموارد المخصصة بواسطة الدولة للمجموعات كمتغيرات تفسيرية.
 - وتؤسس الأخيرة على المقدمات التالية :
 - يعترف بتعدد الفساد .
 - يقبل بوجود الكثير من أشكال الفساد .
 - يركز على حركية القوة والوكالة بدلاً من المصالح الفردية ذاتها .
 - يرى أن النظرة طويلة الأجل مستأصلة في التجربة التاريخية والحقائق السياسية والتي تحتل أهمية كبيرة في فهم الفساد واتخاذ إجراءات فعالة لمقاومته .
 - وتركز مداخل مقاومة الفساد في نظرية الاختيار العام على الإصلاحات الاقتصادية والدولة كطريق رئيسي للإصلاح . بينما مدخل الاقتصاد السياسي يحدد التدخل السياسي الواعي كأداة أساسية لجهود مقاومة الفساد .
 - ولكن المداخل التي تستمد جذورها من نظرية الاختيار العام والمدخل الجماعي تميل إلى قصر تحليلها على دول ومؤسسات معينة متجاهلة دور القوة الفاعلة الدولية في تشكيل شكل الفساد ومحتوى الممارسات الإفسادية على المستوى القومي² .
- رابعاً : أشكال الفساد:

يتخذ الفساد أشكالاً متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن هذا المنطلق يتم قبول رشواى واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ، وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر ، وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لخصت فيه أهم أشكال الفساد في إساءة استخدام السلطة العامة للحصول على الكسب الشخصي من خلال الاختلاس أو الرشوة أو المحاباة أو الابتزاز أو إساءة حرية التصرف ، المنافع الشخصية المعارضة ، الخداع أو الاحتيال أو السياسة غير المشروعة.

ويمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي³ :

(1) عرضي "فردى".

(2) مؤسسي.

(3) منتظم.

وقد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين ، أى يكون مؤقتاً وليس منتظماً.

وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها ، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات .

1 - Khan, M. H, 1996, 'A typology of corrupt transactions in Developing Countries' IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 12-21.

2 للمزيد راجع سوزان روز أكرمان ، "الاقتصاد السياسي للفساد" من مقالات كتاب " الفساد والاقتصاد العالمي لكمبرلى أن أليوت ، المرجع السابق ، ص ٥١ - ٥٥ .

3 - د / عبد الله بن حاسن الجابري ، ص ١٢ .

وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته ، وهذا ما يقصده "Johnston" بالفساد المنتظم أو الممتد . وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وله ملامح تميزه عن غيره¹ :

- أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.
- يميل إلى أن يكون احتكاريًا.
- أنه فساد منظم ويصعب تجنبه .

ومن ثم فيمكن القول أن للفساد أشكال كثيرة ، فقد يكون فردياً أو مؤسسياً أو منتظماً ، وقد يكون الفساد مؤقتاً أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره . وأن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملاً ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع .

خامساً : مؤشرات الفساد المالي والإداري في مصر:

بدأت مصر منذ فترة في إنشاء المؤسسات والهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد ونشر النزاهة، خاصة أن مصر وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ كما صدق البرلمان المصري عليها، وقد ترجم ذلك التصديق إلى استكمال العمل في هذا المجال الخاص بمكافحة الفساد في ظل عمل الهيئات والمؤسسات التي كانت بالفعل قد أنشئت في وقت سابق لهذا الغرض أو إنشاء مؤسسات جديدة².

ويرجع انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في المجتمع المصري من وجهة نظر علماء الاجتماع السياسي إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري والتي أثرت بدورها على منظومة قيمه ومن ثم على توجهاته وسلوكه ، في حين يرى آخرون أن الجزء الأكبر منها يرجع إلى مشكلات الاختلال في هيكل الإنتاج والعمالة واختلال ميزان المدفوعات وازدياد التفاوت في الدخل. هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى غياب الشفافية في المجتمع المصري أهمها³:

١- الاحتكارات والممارسات الاحتكارية.

٢- الاستيلاء على أراضي الدولة.

٣- الإيرادات الريعية أو الدور الذي تلعبه الدولة من خلال التدخل في العطاءات والمناقصات ، هو أساس الفساد في أي مجتمع.

٤- ضعف السياسة المالية.

٥- البيروقراطية.

وقد ولدت البيروقراطية مع نشوء الدولة الحديثة المعززة بجيش ضخم من الموظفين ورجال الإدارة ذوي الاختصاص بالمهام الموكلة إليهم، أو سياسيين كانوا شريحة مؤثرة ذات نفوذ في الدولة وقراراتها السياسية معبرين بذلك عن تحقيق مكاسب خاصة، أو توجيه السياسة العامة، وتلك السلطة والقوة تمارس على المواطنين ، وهي تعبير عن المجتمع الحديث حيث اطلق عليها ماركس لفظ المجتمعات الرأسمالية التي تعتبر مرحلة متقدمة وفق التفسير المادي للتاريخ.

٦- اختلالات الأجور :

يرى "كينز" أن تدخل الدولة في عمليات تنظيم الأجور أمراً ضرورياً خاصة في فترات الركود الاقتصادي وخلق الطلب الفعال. وعموماً فإن التدخل الحكومي في تنظيم الأجور يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية كتوزيع الدخل بما يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق وتنشيط الاقتصاد وحمايته من الأزمات الاقتصادية ، إضافة إلى تحقيق أهداف اجتماعية مثل تخفيف الاضطرابات والمشكلات وتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق أهداف سياسية لكسب العمال والنقابات.

¹ - Johnston, M. op cit .

2 - عبد الفتاح الجبالي ، " نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٧ .

3 - فاطمة ابراهيم خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

٧- الخصخصة :

هي تحويل المشاريع العامة إلى المشاريع الخاصة وفق قوانين ومعايير البلد المعني من أجل تحويل مصدر القرارات من المستوى المركزي إلى مستوى الوحدات أفراد ومؤسسات أو شركات ، وبذلك يكون توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبالتالي إفساح المجالات أمام المبادرات الخاصة¹ .
ووفقاً للتقرير الأول للجنة الشفافية و النزاهة التابعة لوزارة التنمية الإدارية، فإن ترتيب المجالات الأكثر عرضه للفساد في مصر كالتالي:

- المدفوعات غير المبررة للحصول على الخدمات والتراخيص.
- الضرائب / الجمارك
- تدوين ورفع المخالفات بأنواعها
- الإهمال واللامبالاة في إدارة المرافق العامة
- التوظيف الحكومي
- المشتريات الحكومية.

ويتضح مما سبق تشعب مجالات الفساد في مصر بين المالي والادراى بشكل أساسي² :
مؤشر إدراك الفساد:

يعرف بأنه مؤشر تطباغي يهتم برصد الانطباع والإحساس العام لدى مواطني ورجال الأعمال بدول العالم المختلفة ، والمنهجية التي يتبعها هذا المؤشر هو استخدام عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحليين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد في الأساس على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب جمع العينات مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى³ .
وتعتبر أكثر المؤشرات تميزاً هي تلك الخاصة بـ"منظمة الشفافية الدولية " (Organization Transparency International)، والتي تأسست عام ١٩٩٢، كإحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة في عمل استطلاعات الفساد. و تضم حالياً فروعاً في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين بألمانيا⁴ .

ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن تلك المنظمة الدولية ثلاث مؤشرات هي⁵ :

- مؤشر مدركات الفساد (CPI Corruption Perceptions Index)
- التقرير العالمي الشامل عن الفساد (GCR Global Corruption Report) ويركز في كل عام على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات العمل بالدولة.
- مؤشر دفع الرشوة (BPI Bribe Payers index) وتعتمد فيها على نتائج جمعية جالوب الدولية (Gallup International Association (GIA))

ومن ناحية أخرى يصدر "مكتب الاتفاق العالمي"- الذي تم إنشاؤه يونيو ٢٠٠٠ بمبادرة من الأمم المتحدة أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في ملتقاه يناير ١٩٩٩ - تقريراً سنوياً عن مكافحة الفساد من عام ٢٠٠٤ بعنوان (Business against corruption report) مؤكداً على المبدأ العاشر من المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والمواطنة وجهد هذا المكتب تطوعي ولا يتبع رسمياً لمنظمات أو وكالات الأمم المتحدة الرسمية ولكن بعضها أعضاء فيه ويتم التعاون فيما بينهم لعمل دراسات مختلفة⁶ .

1 - جابر محمد الشيخ حمادي ،"دراسات ومفاهيم وأبعاد الخصخصة" ، ٢٠٠٧ : الموقع الإلكتروني:

www.marafea.org/paper.php Source Akbar & mif – inter page

2 أنظر: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (مصر) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
http://www.pogar.org

3- تقرير حالة الفساد في جمهورية مصر العربية " ، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ، ديسمبر ٢٠٠٧م.
ص ٦٤ .

4 أنظر: www.transparency.org

5- تقرير حالة الفساد في جمهورية مصر العربية ، المرجع السابق. ص ٦٤ .

6 أنظر: http://www.unglobalcompact.org

ويقوم "المنتدى الاقتصادي العالمي" من خلال مبادرة الشراكة لمكافحة الفساد (Partnering Against Corruption Initiative PACI) بمشاركة تلك المؤسسات والهيئات سالفة الذكر في دعم أنشطة مكافحة الفساد مع منظمات المجتمع المدني. ويقوم البنك الدولي بدور متميز أيضاً في هذا الصدد بعمل تقارير مسحية لبعض الدول وعمل ندوات ومؤتمرات للتوعية والمشاركة في دعم جهود مكافحة الفساد¹.

ووفقاً لدراسة أجريت على قياس مؤشر الفساد في مصر² تبين أن مؤشر إدراك الفساد في مصر أخذ بالتزايد حيث بلغ في عام ١٩٨٠ (٠,٩١) وارتفع ليصل إلى (١,٣٦) في عام ١٩٨٥ واستمر بالارتفاع حتى بلغ (١,٧٥) وأخذ بالارتفاع حتى وصل إلى (٢,٥٤) في عام ١٩٩٥ ، واستمر هذا المؤشر بالارتفاع حتى وصل إلى (٣,١) في عام ٢٠٠٠ ، في حين بلغ في عام ٢٠٠٥ (٣,٤) وانخفض انخفاضاً شديداً إلى (٢,٨) في عام ٢٠٠٨.

جدول (٣): وضع مؤشر إدراك الفساد في مصر على مستوى بلدان الشرق الأوسط

الدولة	المؤشر	الترتيب العام	الترتيب على مستوى المنطقة
الإمارات	٦,٢	٣١	١
قطر	٦	٣٢	٢
إسرائيل	٥,٩	٣٤	٣
البحرين	٥,٧	٣٦	٤
عمان	٥,٤	٣٩	٥
الأردن	٥,٣	٤٠	٦
لبنان	٣,٦	٦٣	٨
السعودية	٣,٣	٧٠	٩
مصر	٣,٣	٧٠	٩
سوريا	٢,٩	٩٣	١١
إيران	٢,٧	١٠٥	١٢
ليبيا	٢,٧	١٠٥	١٢
اليمن	٢,٦	١١١	١٤
العراق	١,٩	١٦٠	١٥

المصدر : عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ١٠.

ومما يعقد من مشكلات الفساد وغياب الشفافية في مصر ان الفساد يتم داخل العملية الإنتاجية ذاتها، وذلك خلافاً لدول شرق آسيا والتي تعاني من الفساد بشكل كبير لكن يتم خارج العملية الإنتاجية. وقد نقلت وكالة رويترز عن منظمة الشفافية الدولية أن تصنيف مصر في الجدول الدوري العالمي لمكافحة الفساد قد انخفض على الرغم من ثورة ٢٥ يناير التي كانت جزءاً من ثورات الربيع العربي. وذكر التقرير السنوي للمنظمة أن تصنيف مصر في مكافحة الكسب غير المشروع قد هبط من المركز ١١٨ لتصبح في المركز ١٧٦ ، وأن مستويات الرشوة والمعاملات السرية واستغلال النفوذ مازالت مرتفعة في مصر^٣.

وجدير بالذكر أن المشرع المصري قد تناول بالتجريم العديد من التصرفات والأفعال المؤدية للفساد ، والتي اعتبرتها كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن ذلك جريمة الرشوة والتي تقع من موظف عمومي أو مستخدم أو رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى الشركات أو الجمعيات أو النقابات أو المؤسسات . حيث اصدر المشرع المصري العديد من التشريعات التي تهدف إلى تنظيم العمل في العديد من

1 - تقرير حالة الفساد في جمهورية مصر العربية ، المرجع السابق ، ص ٦٦.

2 - عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ١١.

3 - حسام ابو سعدة "رويترز: مصر تتراجع في تصنيف مؤشر مكافحة الفساد رغم ثورات الربيع العربي" موقع اعلام بلا حدود، ٢٠١٢/١٢/٥.

القطاعات مثل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ، قانون هيئة سوق المال، قانون حوافز وضمانات الاستثمار وغيرها من المجالات والقطاعات .
وبالإضافة إلى ما تقدم فقد أصدر المشرع عدداً من التشريعات ذات الطابع الرقابي والتنظيمي لكيفية إدارة أموال وممتلكات الدولة وحمايتها ضد أعمال الفساد ، ومن تلك التشريعات القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته في مجال الموازنة العامة موضحاً كيفية استخدام أموال الدولة والجهات المختصة بمراجعة الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للوحدات الواردة بالموازنة العامة للدولة ، والإجراءات التي تتخذها حال وجود مخالفة للقواعد التي تضمنها القانون إضافة إلى قوانين أخرى مثل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون العمل رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ ، قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، قانون الوظائف القيادية رقم ٥ لسنة ١٩٩١ إلى جانب لوائح العاملين بالشركات^١ .

المبحث الثالث

أثر الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الكلي في مصر

هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية التي يحدثها الفساد المالي والإداري ، وسنتناول هنا أهم الآثار الكلية والتي تتعلق ببعض المتغيرات والأدوات الاقتصادية والمالية الكلية كالنمو الاقتصادي ، والنفقات العامة ، والإيرادات العامة ، والموازنة العامة ، والمديونية الخارجية ، والتخطيط المالي والاقتصادي ، والرقابة المالية على النحو التالي:

أولاً : أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية أن للفساد الإداري والمالي أثراً سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي^٢ .

وطبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، حيث يكون له أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي^٣ .

ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهيكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر "Johnston" إعاقه الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات^٤ .
وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض معدلات الفقر والأداء الحكومي الجيد .

وجدير بالذكر أن الفساد لا يؤثر على الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون ، ولكنه يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من أن تصبح غنية^٥ .

ولهذه الأسباب فإن ما نحى المساعدات يركزون بدرجة متزايدة على الفساد وأثره على التنمية ويدركون الحاجة إلى ابتكار برامج لمساعدة الحكومات في القضاء على الفساد^٦ .

وهناك من يرى عكس ذلك ، فالفساد من وجهة نظرهم يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة

1 - لجنة الشفافية والنزاهة ، التقرير الثاني ، ٢٠١٢ ، ص ١١ .

2 - د / محمود حسين الوادي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

3 - Ades, A. and R. Di Tella, 1996, "The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empirical Contribution" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 6-11.

4 - Johnston, M. op cit .

5 - د / عبد الله بن حاسن الجابري ، ص ١٤ .

6 - World Bank, 1997 a, Helping Countries Combate Corruption: The Role of the World Bank, Washington Dc , : the World Bank.

الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة^١. وفي بعض التحليلات (على خلاف النظرية التقليدية) هناك رأي يقرر أن الفساد يمكن فعلاً أن يدفع النمو الاقتصادي أو على الأقل لا يعيقه من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية. ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق آسيا والتي أثبتت أن كثافة الفساد لا يعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن السدليل المقارن حديثاً المبني على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي^٢.

وقد أكدت إحدى الدراسات^٣ أن زيادة الفساد الإداري والمالي بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٢,٠٦١٠)، في حين بلغ مؤشر الفساد ٧٦ أي أن ٧٦٪ من مقدار التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تعود إلى تأثير الفساد الإداري والمالي، أما نسبة ٢٤٪ فتعود إلى متغيرات أخرى. وهكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا^٤.

ثاني: أثر الفساد على الإنفاق العام:

يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشوات كما ويشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة. فضلاً عن تأثير على الإنفاق على الصحة والتعليم لأن هذه النفقات أقل، سهولة على المسؤولين في انتزاع الربيع من نفقات المشاريع الأخرى.

ووفقاً لدراسة أجريت حول تأثير الفساد على الإنفاق العام^٥ يبين أن زيادة الفساد الإداري والمالي بنسبة ١٪ يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بنسبة (٢,٦٢)، في حين بلغ الإنفاق الحكومي ٥٤٪، أي أن ٥٤٪ من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي تعود إلى تأثير الفساد الإداري والمالي، أما ٤٦٪ فتعود إلى متغيرات أخرى.

وقد أكدت دراسة Tanzi & Dovooodi عام ١٩٧٧ أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشويه تكوين النفقات العامة وبعدها عن الصيانة والتشغيل، إضافة إلى انخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم فضلاً عن تقلبه من إنتاجية الاستثمار العام والبنية التحتية^٦.

ومن ثم يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه. وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع^٧.

والدول التي تعاني من استئراء الفساد في الجهاز الحكومي أصبحت في كثير من الأحيان عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية التي من المفترض أن تقدمها لمواطنيها. فلقد عجزت هذه الدول وبشكل واضح عن توفير التعليم والصحة والكهرباء والماء والأمن؛ وذلك لأن الجهود الحقيقية لم تعد موجهة إلى هذه المجالات وإنما تم الانحراف بالقرار الإداري في الجهاز الحكومي نحو معالجة القضايا الناجمة عن الفساد أكثر من خدمة الصالح العام^٨.

1 - Rose - Ackerman, S. 1978, "Corruption: A Study in Political Economy, New-York Academic press.

2 - Ades, A. and R. Di Tella, op cit.

3 - د /فاطمة ابراهيم خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣.

4 - د / عبد الله بن حاسن الجابري ، ص ١٥.

5 - د / يحيى غنى النجار ، المرجع السابق ، ص ٦.

6 - مشار إليها في د/ فاطمة ابراهيم خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣.

7 - قارب في ذلك ، كمبرلي ان اليوت ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٥ - ١٣٩.

8 - Ahmad. Mokbel M. Donors, "the State, Non-Governmental Organizations (NGOs) and their Clients in Bangladesh". Unpublished paper. International

ويمكن القول أن الأنشطة المظهرية مستحظى بالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإتفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

فضلا عن أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التمييز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتوفرة . وفي ذلك يؤكد البعض أن المناقصات والمشروعات الهامة ستسوس على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع¹ . ولا شك أن الفساد في المشاريع الحكومية الكبرى يعد عقبة كبيرة في طريق التنمية المستدامة، حيث تسبب خسائر فادحة في المال العام اللازم للإنفاق على الصحة والتعليم ولتخفيف الفقر ومن ثم يرتبط بتراجع مؤشرات التنمية البشرية. ويؤدي إلى تشويه عناصر الإنفاق الحكومي وزيادة التكاليف الإدارية. كما يساهم الفساد في تدنى كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها، بالإضافة إلى انتشار الوساطة والغش مما يؤدي إلى تدنى المشروعات العامة².

كما يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكلفة المعاملات وخاصة عندما يتحول الحصول على مكاسب شخصية هو عنصر من عناصر التكلفة، إذ أنه يتحول سريعا ليحتل مكان الصدارة بدلا من العناصر الأساسية مثل النوعية والموعد وكيفية التوريد وغيرها من الأمور القانونية الهامة والمطلوبة لمنح العقود أو لاختيار الموردين والمقاولين، وهنا تقدر منظمة الشفافية الدولية أن المبالغ التي تهدر سنويا في العالم بسبب الرشوة في مجال المشتريات الحكومية بنحو ٤٠٠ مليار دولار على الأقل. ناهيك عن التكاليف المرتبطة بالنزاعات القانونية أو طول فترة حل النزاع القانوني عبر النظام القضائي الرسمي. والمشكلة الأخرى في هذا الصدد هي النتائج غير المتناسقة لحل النزاعات مما يؤدي إلى المزيد من المخاطرة وقلة اليقين للشركات ويرفع من تكاليف المعاملات³.

ثالثاً: أثر الفساد الإداري والمالي على الإيرادات العامة:

يعد التهرب الضريبي أو التهرب الجمركي أحد أشكال الفساد الإداري والمالي ، مما يؤدي إلى ضياع قدر لا بأس به من الأموال التي كان من الممكن أن تذهب لتمويل مشروعات محددة وتسهم في بناء الدولة .

وقد أكدت بعض الدراسات⁴ أن زيادة الفساد الإداري والمالي بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض الإيراد العام بنسبة ٣٨ % ، أي أن ٥٠% من التغيرات الحاصلة في حجم الإيراد العام تعود إلى تأثير الفساد المالي والإداري ، أما نسبة ٥٠% الأخرى فترجع إلى عوامل أخرى .

أما في مجال الإيرادات الريعية والتي من خصائصها أنها تنتج عن امتلاك الدولة لموارد أو ثروات استثنائية بحكم السيطرة والتي تذهب لخزينة الدولة تلقائيا بدون الاعتماد على رضا أو تعاون أي أطراف أخرى في المجتمع، فضلا عن أن هذه الذخول تذهب للخزانة مباشرة دون أن تعرض للمحاسبة أو المسألة⁵ . وبذلك يرى البعض أن هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات الريعية والفساد ، حيث تؤدي هذه الثروات إلى العديد من الإغراءات مثل عرض المناصب الحكومية على الأفراد ، وهو ما يسمى بريغ المنصب . أو لرساء عطاءات معينة على بعض رجال الأعمال أو الإعفاءات الضريبية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحول

Institute of Administrative Sciences. Second International Regional Conference. Yaounde (Cameroon), 14-18 July 2003.

1 - باولو مورو. "الفساد ، الأسباب والنتائج" . مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م، ص ١١ - ١٣ .

2 - عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

3 - عبد الفتاح الجبالي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

4 - د/فاطمة ابراهيم خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

5 - كمبرلي ان اليوت ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين إلى تعظيم استفادتهم من توزيع الربح عن طريق التعامل مع السلطة بدلاً من التوجه نحو الادخار والاستثمار في المشاريع الإنتاجية.¹
أثر الفساد على القطاع الضريبي:

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثاراً خطيرة ، يمكن أن نشير إلى بعضها كالآتي :

١. عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمانة من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة ، فإذا عومل الائتان وهما من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس قدرته الحقيقية على الدفع ، معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع . ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع . مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة^٢ .

٢. يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في ممارسات الفساد ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل^٣ .

فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما يشهده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له^٤ .

ومن ثم فيمكن القول بأنه يترتب على الفساد المالي والإداري في القطاع الضريبي انخفاض في الحصيلة الضريبية التي هي بمثابة طاقة للدولة ، وذلك يؤدي إلى تخلي الدولة عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها.

رابعاً: أثر الفساد المالي والإداري على عجز الموازنة العامة:

يعد عجز الموازنة من المؤشرات المالية المهمة وذلك لبيان الموقف المالي للدولة، ويلعب الفساد الإداري والمالي الدور الكبير في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، فقد تم تقدير أثر الفساد المالي والإداري على عجز الموازنة في دراسة أجريت عام ٢٠١١ ، وقد خلصت إلى أن زيادة الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة ، في حين بلغت التغيرات الحاصلة في حجم عجز الموازنة العامة ٤٦% ، أي أن نسبة ٤٦% من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة تعود إلى الفساد المالي والإداري ، أما ٥٤% فترجع إلى متغيرات أخرى^٥ .

وجدير بالذكر أنه منذ العقد الأخير في عهد الرئيس السابق مبارك الذي امتد ٣٠ عاماً، كان التلاعب في قيمة الجنيه المصري والضغط التي مارستها المؤسسات الاقتصادية الدولية لإجبار البنك المركزي على خفض سعر الصرف، إلى أن وصلت قيمته حالياً إلى ٦ جنيهات، له تأثير كبير في ارتفاع الأسعار وتزايد حجم الديون الخارجية — على نحو ما سنرى بعد قليل — بسبب سوء الإدارة المالية العامة بما يزيد الإنفاق العام من سنة لأخرى بمعدل نمو أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالي يتزايد عجز الموازنة والدين العام^٦ .

١ - د / عبد الله بن حاسن الجابري ، ص ١٦ .

٢ - د / عبد الله بن حاسن الجابري ، ص ١٧ .

٣ - دانيال كوفمان ، وآخرون. "الفساد والتنمية" ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٨ ، ص ٧ - ٩ .

٤ - باولو مورو ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

٥ - د/ فاطمة إبراهيم خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

٦ - حمدي هويدي ، " ديون مصر بين فساد مبارك واقتصاد مصر الضعيف " ، ١٢/١٢/٢٠١٢ .

ومع استمرار مشكلة الدين المحلي الضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة، فإن الموازنة العامة للدولة تصبح شيئاً فشيئاً، أبعد عن حاجات المواطن في التعليم والصحة والدعم وغيرها، حيث تلتهم «خدمة الديون» ما كان يفترض أن يذهب لخدمة المواطنين.

وحسب تقدير الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢/٢٠١١، فإن مخصصات قطاع الصحة تبلغ ٢٣,٨ مليار جنيه، تتفق الدولة منها على خدمة الصحة نفسها ٦,١ مليار جنيه، فيما يصل إجمالي مخصصات التعليم إلى ٥٢ مليار جنيه يتفق منها على الخدمة ١١,٢ مليار جنيه فقط، أما الإنفاق المباشر على خدمات الشباب والثقافة فيصل إلى ٥ مليارات جنيه، والإسكان والمرافق إلى ٣,٧ مليار جنيه، وهذه الأرقام تعني أن خدمة الدين الخارجي فقط تعادل الإنفاق المباشر على الإسكان والمرافق والصحة مجتمعة، وتساهل أكثر من ١٧% مما يصرف مباشرة على الشباب والثقافة، و ٧٠% من الأموال المصروفة مباشرة على خدمة التعليم

وأخطر ما يقال في هذا الصدد، فإن أعباء خدمة الديون وتفقم عجز الموازنة العامة، تُفشل أي محاولة للسيطرة على التضخم، وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار دون ضابط، كما أن تراكم قرابة تريليون جنيه كدين محلي، واستمرار عجز الموازنة، يؤديان لموجات من الاحتجاجات الاجتماعية، تؤثر أيضاً على الإنتاج، فالمواطن حين يجد الدولة فاشلة في تأمين احتياجاته، وميزانية بلاده تلتهمها خدمة الديون، وعجزها المتنامي يفشل في ضبط الأسعار، والقدرة الشرائية للعملة تنهار، فمن الطبيعي أن يخرج للشوارع في احتجاجات عاصفة، لأن الدولة لم تترك له شيئاً يخسره، لأنه خسر كل شيء بالفعل^١.

خامساً : أثر الفساد المالي والإداري على المديونية الخارجية:

سجلت المديونية الخارجية لمصر أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام ٢٠١١ لتبلغ ١٢٥٤,٢ مليار جنيه منها ٢٠٩,٤ مليار جنيه مستحقة للخارج، وتستنزف تكلفة الدين ثلث إيرادات مصر. ويتبع خفض التصنيف الائتماني الذي يعني تراجع قدرة البلاد على سداد ممتحقات الديون فرصة إعادة شراء مصر لديونها. وقد ترتب على زيادة حجم المديونية خفض مؤسسات عالمية للتصنيف الائتماني لمصر عدة مرات خلال عام ٢٠١١ نتيجة للتوترات الأمنية والسياسية وغموض الرؤية المستقبلية الذي أعقب ثورة ٢٥ يناير^٢.

وقد كشف تقرير حديث^٣ عن تضارب بيانات الدين العام في مصر بين الجهات المسؤولة عنه، بسبب اختلاف المفاهيم بين البنك المركزي ووزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، حيث أظهرت بيانات الجهاز المركزي للمحاسبات وصول الدين العام إلى ١,٢ تريليون جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١ مقارنة بـ ١,٠٧ تريليون بنهاية يونيو ٢٠١٠ موزعة بين ٨٨٨,٧ مليار جنيه دين داخلي بعد خصم أرصدة الودائع لدي الجهاز المصرفي وقدرها ١٨٢,٤ مليار جنيه، ارتفع بعد ذلك في ٢٠١١ إلى ١,٠٤٤ تريليون جنيه رغم ارتفاع الودائع إلى ٢٠٤,٣ مليار جنيه لتظهر بيانات الجهاز المركزي للمحاسبات ارتفاع الدين الداخلي بنسبة ١٧,٦% فيما أظهرت بيانات وزارة المالية عن أن الدين الداخلي يصل إلى ٨٠٨,١ مليار جنيه وعلي النقيض تقرر بيانات البنك المركزي عن إجمالي حجم الدين العام في مصر ١,١٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١١.

وأشار التقرير إلى أن نسبة متوسط نصيب الفرد من الأعباء نحو ٣٢,٤% في عام ٢٠١٠/٢٠١١ بزيادة قدرها ٧,٦% عن العام السابق، لافتاً إلى أن الدين العام في مصر يتخطى الحدود الأمنية المتعارف عليها عالمياً رغم تعدد البيانات الصادرة عن الجهات المسؤولة حيث قفز إلى ١,٠٤٩ تريليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٢ وفقاً لبيانات وزارة المالية، مقابل ٥٤٩,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فضلاً عن تسجيل الدين العام الخارجي ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية سبتمبر، ليسجل تراجعاً بنسبة ٢,٦% عن العام السابق نتيجة تراجع أسعار صرف جميع العملات الأجنبية بما فيها الدولار الأمريكي، وتحقق صافي سداد من القروض والتسهيلات بلغ ٨٧ مليون دولار وسداد ١٨٦,٩ مليون دولار قيمة الشريحة الثانية من السندات الدلالية في حيازة غير المقيمين.

1 - حمدي هويدي، ذات المرجع السابق.

2 - للمزيد راجع: كمبرلي ان اليوت، المرجع السابق ص ١٣٧.

3 - حمدي هويدي، ذات المرجع السابق.

4 - ياسر صادق " ارتفاع حجم الديون إلى تريليون جنيه بسبب الفساد الحكومي"، روز اليوسف،

٢٠١٢/٧/١٠.

وأرجع التقرير تفاقم أزمة الدين إلي الضغوط التي مارستها المؤسسات الاقتصادية العالمية علي البنك المركزي لإجباره علي خفض قيمة الجنيه إلي أن وصلت ٦ جنيهات مقابل الدولار ، حيث كان لها تأثير كبير في ارتفاع الأسعار وتزايد حجم الديون الخارجية لترتفع أعباء خدمة الدين الخارجي بمقدار ٢١١,٩ مليون دولار لتصل إلي ١,٢ مليار دولار خلال الفترة من يوليو / سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١ لافتاً إلي أنه من المتوقع زيادة الديون علي مصر في ظل المفاوضات الجارية في الوقت الحاضر مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول علي قروض.

وكشف التقرير عن أن مصر من المتوقع أن تقترض ١١ مليار دولار خلال العامين المقبلين خاصة مع ارتفاع معدل نمو الدين العام بعد الثورة إلي ١٧,٥% مقارنة ب١٠,٤%. وأوصت اللجنة بضرورة العمل علي خفض الدين العام في مصر لإنقاذ الأجيال القادمة الذين سيتحملون أعباء سداد ذلك الدين مع إعادة النظر في التوسع في دعم الصادرات والطاقة التي تستخدمها المصانع كثيفة استهلاك الطاقة والإسراع بفتح ملفات الأموال والأراضي المنهوبة والتهرب من الضرائب والتأكيد علي أحكام الرقابة علي أموال الصناديق الخاصة وضم أموالها للموازنة العامة كلما أمكن ذلك وذلك للعودة بمعدلات الدين العام إلي الحدود الآمنة المتعارف عليها عالمياً وهي ٦٠% من الناتج المحلي.

كما أوصت اللجنة كذلك بإنشاء مجلس اعلي لإدارة الدين العام يتبع مجلس الوزراء لإعداد إستراتيجية حول إدارة هذا الدين واتخاذ إجراءات لترشيد الإنفاق العام منها إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري للدولة مع تصحيح منظومة الدعم في الموازنة حيث يمثل أحد أبرز صور إهدار المال العام بسبب منظومة الفساد التي توصل نصف الدعم الي الوسطاء والأغنياء^١.

وقد أدت زيادة الدين العام وتطوره علي النحو الذي تقدم إلي تحميل موازنة الدولة أعباءً متزايدة، لكن الدولة بمعنى أوسع ليست فقط الخزنة العامة، لكنها أيضاً المواطن، الذي يدفع نحو ١٥٥٠٠ جنيه نصيباً من الدين الداخلي، وهو مبلغ يساوي ٢٠ ضعف الحد الأدنى للأجور، الذي حددته الدولة بـ ٧٥٠٠ جنيه، كما يساوي ٥٠ ضعف نصيب المواطن من الإنفاق السنوي على الصحة، حيث يستفيد كل مواطن بنحو ٣٠٠ جنيه فقط من أموال القطاع^٢.

وتبلغ تكلفة الدين للفرد حوالي ٢٣ ضعف نصيبه من الإنفاق على التعليم، البالغ ٦٥٠ جنيه، و ٣٠٠ ضعف نصيبه من الإنفاق السنوي على خدمات الإسكان، الذي لا يتجاوز ٥٠ جنيه سنوياً، كما أن هذه النسب الضئيلة من نصيب الفرد من الخدمات ما زالت مرشحة للنقصان طالما استمر تضخم الديون على هذا المنوال، لأنه في الموازنات القادمة ستخصص مبالغ أكبر في كل مرة لسداد أقساط وأصول الدين، وبالتالي تنتقص هذه الخدمة مما يتلقاه المواطن من خدمات أخرى، في ظل محدودية موارد الموازنة وعدم دخول أي مصادر جديدة من شأنها تنمية هذه الموارد^٣.

سلباً: أثر الفساد على التخطيط المالي والاقتصادي:

يعدّ التخطيط من أهم وظائف الجهاز الحكومي على الإطلاق، حيث أنه يمثل الآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع وبالتالي الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف. ونظراً لهذه الأهمية التي يحظى بها التخطيط فقد كان مجالاً للبحث والتطوير من قبل الكثيرين من المفكرين والممارسين الإداريين سواء فيما يتعلق بتطوير إعداد الخطط أو تنفيذها أو متابعتها وتقويمها.

1 - وشملت التوصيات التوصل مع رجال الاعمال لإنشاء المشروعات المختلفة لخلق فرص عمل والدعوة لتنشيط قطاع السياحة مع وضع حدود لإصدار اذون الخزنة والبحث عن مصادر بديلة منها الكشفت عن الفساد في برنامج الخصخصة واسترداد الاموال المنهوبة مع اعادة النظر في القوانين الضريبية الحالية وزيادة موارد الغاز. واقرحت اللجنة إنشاء شركة محمول حكومية ١٠٠% بالدولار مما يقلل من معدلات الصرف الدولارى وإخراجه خارج البلاد بالسعر الرسمي.... راجع: ياسر صادق ، ذات المقالة السابقة.

2 - وتكمن الخطورة الحقيقية فيما وصل إليه الدين العام المصري، خاصة في الفترة الحالية حيث إن الدولة «تستكين لتأكل»، وتطرح سندات واذون الخزانة حالياً ليتم تمويل متطلبات الدعم وتوفير السلع الغذائية ودفع أجور الموظفين في الدولة، أما طريقة تمويل الدين فتسير بين طريقتين كلاهما خطر، الأولى تسدد الدولة الدين من مصادر ومخزونات حقيقية، والثاني، أن تقرر الدولة أن تطبع المزيد من أوراق النقد، مما يعنى انفجاراً جديداً في الأسعار، وزيادة مرعبة في التضخم، الذي تعاني منه مصر أصلاً... للمزيد راجع تفصيلاً : حمدي هويدى ، المرجع السابق.

3 - حمدي هويدى ، ذات المرجع السابق.

على أنه ومع إدراكنا لأهمية التخطيط في تفعيل دور الجهاز الحكومي في تحقيقه للأهداف المناطة به، إلا أنه يمكن القول بأن انتشار ظاهرة الفساد بالإضافة إلى المعوقات الإدارية الأخرى قد جعلت من التخطيط عملية صورية أو شكلية في كثير من الأجهزة الحكومية وبالتالي أضعت دوره في التنمية الإدارية والاقتصادية وبخاصة دول العالم الثالث^١.

غير أنه ومع وجود هذا التنظيم فإن الأمر لا يعدو أن يكون شكليا في كثير من الأحيان في هذه الدول التي يطلق عليها مسمى الدول النامية أو المتخلفة . فقد اعتادت الأجهزة المركزية للتخطيط أن ترسل في فترة زمنية محددة من العام نماذج للتخطيط للأجهزة الحكومية ، وذلك بغرض تعبئة هذه النماذج ومن ثم إعادتها إليها بغرض إعداد الخطة الشاملة سواء أكانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل . هذا الإجراء في حقيقة الأمر قد مصداقيته سواء بالنسبة لأجهزة التخطيط المركزية أو للأجهزة الحكومية الأخرى، وذلك بسبب أن هذه الخطط في الغالب لا ترتبط إطلاقا بالناحية المالية، حيث أن الأجهزة المسؤولة عن المال أو الميزانيات تمارس دورها بعيدا عن أجهزة التخطيط ، كما أنها لا تعكس في واقع الأمر طموحات وتطلعات التنمية بشقيها الشامل والإداري^٢.

لقد كان الباعث على هذا الانفصام بين أجهزة التخطيط والأجهزة المالية في دول العالم الثالث ، في الغالب، مرده إلى مقاومة الكثير من متخذي القرار للخطط باعتبار أنها تمثل بالنسبة لهم قيودا يمكن على أساسها أن تتم محاسبتهم في نهاية الفترة الزمنية للخطة . لذا وبعبارة أخرى فإن الكثير من ذوي النفوذ في الأجهزة الحكومية يقاومون الخطط أشد المقامومة وذلك بما يجعلهم في منأى عن المسؤوليات والمحاسبات ، كما يسهل لهم في الوقت نفسه فرص طرح خططهم وأولوياتهم التي قد تخدم مصالح الأجهزة التي يعملون بها فقط، أو مصالح أشخاص محددين أو ربما مصالحهم الشخصية^٣.

هذا الأثر السيئ الناجم عن انتشار الفساد في الجهاز الحكومي جعل حتى المسؤولين في الأجهزة المركزية للتخطيط غير متحمسين على الإطلاق لعمل هذه الخطط سواء من حيث جمع المعلومات الدقيقة أو التفكير في بدائل إبداعية لمواجهة مشكلات المجتمع أو حتى الحرص على متابعة وتنفيذ الخطط . لذلك وفي ظل هذا الوضع نجد أن الكثير من الأجهزة الحكومية لا تتردد في تقديم خططها على أساس مراجعة خطط السنوات السابقة وإدخال ما يمكن إدخاله من تعديلات بسيطة شكلية في هذه الخطط إرضاء لمتطلبات أجهزة التخطيط المركزية والشعور بعمل الروتين السنوي في هذا المجال^٤.

من هنا يمكن القول بأن انتشار الفساد في الجهاز الحكومي قد أثر تأثيرا بالغا على وجود وأداء أجهزة التخطيط في الجهاز الحكومي حتى باتت هذه الأجهزة بموظفيها وميزانياتها تمثل عبئا على الدول التي تقع فيها؛ وذلك لأنها ليست سوى مجرد إضافات إدارية لا معنى لها إطلاقا سواء من حيث تحقيق أهداف التنمية الشاملة أو الإدارية أو من حيث إمكانية تحقيق الفعالية.

سابقا: أثر الفساد على إعاقه جهود الرقابة :

لقد دأبت جميع حكومات اليوم على أن يكون من بين أجهزتها الأساسية أجهزة معينة بالرقابة الإدارية والمالية، وذلك من أجل ضمان انسجام سلوك الموظف والمواطن مع أهداف ومبادئ الجهاز الحكومي . على أنه ومع النوايا الحسنة التي كانت ترمي الحكومات إلى تحقيقها من وراء تأسيس هذه الأجهزة ، إلا أن الواقع الفعلي لممارسة دورها لم يكن سهلا ولا يزال يكتفه الكثير من الصعوبات والتحديات.

1 - د/ محمد بن عبد الرحمن الطويل "تحديات التنمية الإدارية في الدول العربية الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الطاولة المستديرة الذي ينظمه المعهد العالي للعلوم الإدارية تونس ١٥ - ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥ م . الرياض : معهد الإدارة العامة. ص ٥٥.

2 - من هذه الإشكالية يمكن الوقوف عليها من خلال تفحص الآلية التي تمارس بها عملية التخطيط في هذه المجتمعات . ذلك أنه وفي كثير من بلدان العالم يتم تخصيص جهاز وطني مستقل للتخطيط إلى جانب وحدات التخطيط المنتشرة بالأجهزة الحكومية والتي تمثل قناة الاتصال بين الجهاز المركزي للتخطيط والأجهزة الحكومية الأخرى.... للمزيد راجع : محمود صلاح الدين فهمي "الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية" . الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٤١٤ هـ ، ص ٢١.

3 - محمد عبد الرحمن الطويل ، المرجع السابق ، ص ٥٦.

4 - محمود صلاح الدين فهمي ، المرجع السابق ، ص ٢١.

ذلك أن هذه الأجهزة الرقابية في كثير من الأحيان تعطلت عن القيام بأدوارها الفعلية وذلك من خلال عدم تزويدها بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة الحكومية لتتمكن على ضوء هذه التقارير من مراقبة وتطوير أداء الجهاز بما يحقق الغاية النهائية لإنشائها وهو وجود حكومة أمينة ونزيهة . بل إنها وإن تزدوت بهذه التقارير فهي في الغالب تقارير قديمة يصعب إصلاح ما تتضمنه من أخطاء وملاحظات ويجعل تتبع هذه التقارير أمراً روتينياً لا يضيف للجهاز الحكومي أي قيمة فعلية ، إن لم يكن يساعد على تعزيز وتوطيد أطناب الفساد . وهناك ملاحظة أخرى تتعلق بإعاقه جهود الرقابة بسبب انتشار الفساد في الجهاز الحكومي تتمثل في أن الرقابة كثيراً ما تكون موجهة نحو فئة محدودة من الموظفين أو المواطنين الذين هم في الواقع ضحايا الفساد وليسوا المحركين الأساسيين له وغالباً ما يكونون من الموظفين الصغار^١ .

على أن المشكلة الكبرى التي تواجه جهود الرقابة في الجهاز الحكومي بسبب انتشار الفساد وهو تورط كثير من العاملين في هذه الأجهزة في قضية الفساد ذاتها، بحيث أصبح الحراس يحتاجون إلى حراس أيضاً للحيلولة دون فسادهم.

هذه المعضلة نبه إليها "روزنبلوم Rosenblom" ١٩٩٠ م ، عندما طرح سؤاله الشهير "من يحرس الحراس ؟" صحيح أنه كان يقصد بسؤاله جميع موظفي الجهاز الحكومي . بل وكان التركيز أيضاً على أولئك المعنيين برقابة أداء الجهاز الحكومي من أجل خدمة المصلحة العامة . لقد وقع بعض العاملين في أجهزة الرقابة في براثن شبكة الفساد بحيث أصبحوا هم أنفسهم وبدلاً من أن يقلوموا الفساد والمفسدين صاروا يحمونهم ويزيلون من طريقهم أية دلائل أو قرائن قد تدنيهم.

ووفقاً للمركز الذي يتخذ من جنيف مقراً له حول استقلال القضاة والمحامين ، كان الفساد القضائي "منتشراً" في ثلاثين بلداً من البلدان الثماني والأربعين التي يغطيها تقريرها السنوي لعام ١٩٩٩ . وتلمح الدراسات الاستطلاعية التي أجراها البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة^٢ .

كذلك فإن آثار الفساد على الجهاز الحكومي لم تقتصر على النقاط السابقة فحسب ، بل تعدتها إلى أكثر من ذلك بكثير ، حيث أنها أثرت على مستوى ولاء وإخلاص الموظفين العموميين للجهاز الحكومي. فقد أصبح ولاء الموظف في الجهاز الحكومي متدنياً في كثير من الأحيان ، حيث قاد ذلك إلى تدني مستوى نوعية أو جودة المنتج أو الخدمة التي يقدمها هذا الجهاز للمستفيدين منه . مما انعكس بدوره على الوضع السياسي والاستقرار الأمني لكثير من البلدان التي تعاني من فداحة الفساد في أجهزتها الحكومية . خاتمة الدراسة

في ختام تلك الدراسة عن أثر ترشيد السياسة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري يمكن التوصل إلى عدد من أهم الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

❖ تحظى السياسة المالية في مصر بأهمية بالغة ، نظراً للترايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم ، حيث أصبحت السياسة المالية من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدّها تأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تقليل الفوارق في الدخل وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد.

١ - أحمد صقر عاشور ، كلمة افتتاحية . مؤتمر " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية : منظور استراتيجي ومؤسسي . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠١ م ، ص ص ٣ - ١٠ .

٢ - ولعلنا لا نبالغ إذا ما ذكرنا في خاتمة هذه النقطة المتعلقة بأثر الفساد على الجهاز الحكومي أن هذا الأثر قد تجاوز بكثير للأسف الأجهزة الرقابية ليطال أجهزة القضاء التي أصبحت في ذاتها محل تهمة فيما يتصل بحماية الفساد والمفسدين بدلاً من ردهم وحماية المجتمع من شرورهم، حتى أن جمهورية الدومنيكان قد أعادت النظر في اختيار القضاء وذلك في محاولة منها لضمان سلامة القضاء بعيداً عن تأثير الفساد، ولكننا لن نسحب هذا الأثر... للمزيد راجع: مركز استقلال القضاة والمحامين ، التقرير السنوي التاسع حول الاعتداءات على العدالة ، آذار / مارس ١٩٩٧ -- شباط / فبراير ١٩٩٩ .

- ❖ تعكس مؤشرات الفساد العالمية ارتفاع معدلات الفساد في مصر بشكل يستدعي القلق ، ويدعو لـ تسريع تطبيق منظومة وقائية وعلاجية وعقابية صارمة لتدارك تداعيات الفساد على المستوى القومي ككل.
 - ❖ اصدر المشرع المصري العديد من التشريعات التي تهدف إلى تنظيم العمل في العديد من القطاعات مثل قانون البنك المركزي ، قانون هيئة سوق المال، قانون حوافز وضمانات الاستثمار وغيرها من المجالات والقطاعات فضلا عن التشريعات ذات الطابع الرقابي والتنظيمي لكيفية إدارة أموال وممتلكات الدولة وحمايتها ضد أعمال الفساد.
 - ❖ يؤدي الفساد المتمثل في تردي الجانب المؤسسي والسياسي والإداري والقانوني عامل تحدى فى مواجهة الإصلاح المالي، ليس من خلال ضياع الموارد العامة وسوء وتخصيص الإنفاق العام فحسب ، وإنما أيضا من خلال إيجاد مناخ طارد للاستثمار، ومنع عناصر الإنتاج من أن تعمل بكفاءة مما شكل عقبة أمام خلال اقتصاد السوق.
 - ❖ يؤدي الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يكلف الفساد الدول بلايين الدولارات سنويا، ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات التي تحتاجها فضلا عن إعاقه للتنمية الاقتصادية وتقليل فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وإهدار المال العام وزيادة النفقات على حساب الإيرادات .
 - ❖ تحتاج مصر إلى تفعيل دور الرقابة المالية والمحاسبية على الوجه الصحيح ، حتى تتمكن من صيانة الأموال العامة وإلى تحقيق الإنفاق السليم وفقا للاحتياجات الفعلية للبرامج والمشروعات والأنشطة طبقا لما هو مرسوم بالخطه والبرنامج الموضوع، بأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة، إلى جانب إمكانية تقديم بيانات صحيحة وكافية لإعداد تقديرات الموازنات على أساس من الخبرة والواقع.
- ثانياً : المقترحات:
- ❖ الاهتمام بالأبحاث والدراسات الخاصة بالفساد وان تكون الفرصة الأرحح للجامعات ومراكز البحوث في التصدي لمثل هذه المسائل ، والعمل على تطبيق التوصيات التي انتهت إليها.
 - ❖ تعزيز النزاهة والأمانة والمسئولية طبقاً لمعايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية.
 - ❖ اعتماد مبدأ الشفافية في عمليات الإنفاق العام، وفي ذلك يجب إلغاء النفقات غير الموزعة، والنفقات الأخرى، والنفقات الإضافية، مع العمل على وضوح تخصيص الإنفاق العام، وإتاحة المعلومات، سواء أكانت في الموازنة العامة أم في أجهزة الدولة، لكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على الإنفاق العام. مع حتمية التزام الحكومة ببرامجها وتعهداتها في مجال تخفيض النفقات غير الضرورية.
 - ❖ العمل على إنشاء نظام مالي شامل ومتكامل بحيث تقدم الموازنة بيانات كاملة وشاملة عن النشاط المالي السابق والمالي والمستقبلي، وتعطي بالتفصيل جميع العمليات المالية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارة المالية للموازنة.
 - ❖ تفعيل دور الرقابة المالية التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعه مسبقاً وذلك لمعرفة الانحرافات وأسباب تلك الانحرافات بهدف مساءلة المتسبب أو علاج الضعف ومنع تكرار الخطأ.
 - ❖ دقة تقديرات الموازنة بمعنى أن تتسم تقديرات النفقات والموارد العامة بالدقة والواقعية.
 - ❖ تحديد أهداف الرقابة بما يتفق مع طبيعة العمل والأنشطة محل المراقبة في شكل منهج وتعليمات واضحة.
 - ❖ سلامة نظم المراقبة الداخلية والضبط المالي والإداري داخل الوحدة أو المؤسسة ، ودقة الالتزام بتطبيق النظم واللوائح والتعليمات وتطبيق القواعد التي من خلالها يصعب ارتكاب أي خطأ أو تزوير يؤدي إلى تعرض المال العام لسوء استخدام أو اختلاس.
 - ❖ ينبغي أن تكون الأجهزة الرقابية في مصر مستقلة وتتبع السلطة التشريعية وليس السلطة التنفيذية ضمانا للاستقلالية والشفافية والنزاهة.

- ❖ من الضرورة تصحيح آلية وأدوات الرقابة المحاسبية على الجهات الحكومية في مصر بحيث تطبق الرقابة المسبقة أي الوقائية والرقابة المصاحبة أثناء تنفيذ الأعمال وكذا الرقابة اللاحقة.
- ❖ ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في الرقابة على المال العام ، وكذا الصحافة والإعلام لفضح كل من تسول له نفسه العبث بالمال العام.
- ❖ دراسة وتحليل الانحرافات بقصد الوصول إلى المسئول عنها والأسباب التي أدت إلى ذلك حتى يمكن الحكم على كفاءة التنفيذ وإبداء التوصيات اللازمة لعلاج أسباب الانحراف لمنع تكراره مستقبلاً.
- ❖ حسن اختيار القائمين بالأعمال المالية والرقابية مع الاهتمام بالتدريب المستمر لزيادة كفاءتهم ورفع مستوى أدائهم وإحاطتهم بكل ما هو حديث في مجال أعمالهم.
- ❖ ضرورة وضع حد أدنى للأجور يكفى الموظف لمواجهة أعباء المعيشة الحقيقية ، لسد الباب أمام قطاع عريض من المضطرين للفساد من الموظفين منخفضي الدخل.

المراجع

- إبراهيم نوار " الإنفاق العام ، من يوقف العربة الطائشة" ، الأهرام الاقتصادي ، ٢٠١١/١١/١٤ .
- أحمد جامع ، "التحليل الاقتصادي الكلي" ، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ١٩٩٠ .
- أحمد صقر عاشور ، كلمة افتتاحية . مؤتمر " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية : منظور استراتيجي ومؤسسي . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠١ م .
- أمنية أمين حلمي ، "كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر" ، ورقة عمل رقم ١٠٥ ، مقدمة إلى المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، نوفمبر ٢٠٠٥ .
- باولو مورو . "الفساد ، الأسباب والنتائج" . مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٨م .
- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (مضر) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://www.pogar.org>
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠ .
- التقرير السنوي التاسع حول الاعتداءات على العدالة ، آذار / مارس ١٩٩٧ -- شباط / فبراير ١٩٩٩ .
- تقرير حالة الفساد في جمهورية مصر العربية " ، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ، ديسمبر ٢٠٠٧م .
- جابر محمد الشيخ حمادي ، "دراسات ومفاهيم وأبعاد الخصخصة" ، ٢٠٠٧ : الموقع الإلكتروني: www.marafea.org
- حسام أبو سعده "رويتز: مصر تتراجع في تصنيف مؤشر مكافحة الفساد رغم ثورات الربيع العربي" موقع إعلام بلا حدود، ٢٠١٢/١٢/٥ .
- حمدي هويدي ، "ديون مصر بين فساد مبارك واقتصاد مصر الضعيف" ، ٢٠١٢/١/١٢ . الموقع الإلكتروني: <http://www.misrelgdida.com>
- دانيال كوفمان ، وآخرون . "الفساد والتنمية" ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٨ .
- دراوسى مسعود " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر ١٩٩٠ - ٢٠٠٤) ، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠٠٥ .
- رضا العدل ، "التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي" ، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦ .
- رفعت المحجوب ، "المالية العامة" ، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٢ .
- رياض الشيخ، "المالية العامة" ، مطابع الدجوى القاهرة ، ١٩٨٩ .
- زكريا أحمد عزام ، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام" ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠ .
- زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة" ، الدار الجامعية بيروت، ١٩٩٤ .

- عاطف صدقي و محمد الرزاز، "المالية العامة"، القاهرة، ١٩٩٥.
- عامر الكبيسي " الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢ ، عدد ١ ، السنة ٢٠١٠.
- عبد الفتاح الجبالي، "تحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، ورقة عمل أولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- عبد الله بن حاسن الجابري ، "الفساد الاقتصادي ، أنواعه ،أثاره ، أسبابه ، علاجه" ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٩ .
- عبد الهادي مقبل "المالية العامة والتشريع الضريبي" ، ٢٠١١ ، بدون ناشر .
- فاطمة إبراهيم خلف "السياسة المالية والفساد الإداري والمالي ، دراسة تطبيقية في مصر للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨" ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٤ ، العدد ٧ ، السنة ٢٠١١ .
- مايكل جونسون "المسؤولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة ، عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد" من مقالات "الفساد والاقتصاد العالمي" - كمبرلي أن اليوت ، ترجمة محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر . ٢٠٠٠ .
- محمد بن عبد الرحمن الطويل " تحديات التنمية الإدارية في الدول العربية الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الطاولة المستديرة الذي ينظمه المعهد العالي للعلوم الإدارية تسونس ١٥ - ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥ م. الرياض : معهد الإدارة العامة.
- محمود حسين الوادي ، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. ٢٠١٠.
- محمود، صلاح الدين فهمي "الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية". الرياض :المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٤ هـ .
- موقع المجموعة المتحدة ، مقال بعنوان " ٣٩ ملياراً و ٣٧٣ مليون حجم الفساد المصري في أربعة شهور" ، ٢٠١٣/١/٢٠. <http://www.ug-law.com>
- وائل جمال "سياسات الدعم قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير" ، منتدى البديل العربي للدراسات ، مارس ٢٠١٢
- وجدي حسين، "المالية الحكومية والاقتصاد العام"، الإسكندرية، ١٩٨٨ .
- ياسر صائق " ارتفاع حجم الدينون إلي تريليون جنيه بسبب الفساد الحكومي" ، روز اليوسف ، ٢٠١٢/٧/١٠.
- ياسر عوض "اقتصاديات النقود والبنوك" ، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الفرقة الثانية بالمعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي برأس البر ، بدون ناشر ، ٢٠١٢ .
- يحي غني النجار "الأثار الاقتصادية للفساد ، ٢٠٠٩ ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : WWW.SHATHARAT.NET.

- Abdel Khalek, Gouda, and Karima Korayem. 2002. Fiscal policy measures in Egypt: Public debt and food subsidy. Cairo Papers in Social Science 23, no. 1. Cairo, Egypt: American University in Cairo Press.
- Ades, A. and R. Di Tella, 1996, "The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empirical Contribution" IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2.
- Ahmed. Mokbel M. Donors, "the State, Non-Governmental Organizations (NGOs) and their Clients in Bangladesh". Unpublished paper. International Institute of Administrative Sciences. Second International Regional Conference. Yaounde (Cameroon), 14-18 July 2003.
- Christine Ammer and Dean S. Ammer, "Dictionary of Business and Economy" ,(New York); Macmillan Publishing Co, 1977.

Abdelrasoul, Y. A. Sh.

- Hors, Irene, "Fighting Corruption in Customs Administration: What Can We Learn from Recent Experiences?", OCED Development Centre Working Paper No. 175, Paris: OECD, 2001.
- Jesse Burkhead, "The Balance Budget in reading in Fiscal Policy", The American Economic association- Richard", INC, 1995.
- Johnson, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.
- Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.
- Khan, M. H, 1996, 'A typology of corrupt transactions in Developing Countries' IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2.
- Michael Schaeffer," Corruption and Public Finance", USAID, November 2002.
- Philip . A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.
- Rose – Ackerman, S. 1978, "Corruption: A Study in Political Economy, New-York Academic press.
- Tanzi, Vito. 1998. "Corruption Around the World" IMF Staff Papers. Vol. 45, Number 4. IMF Washington, D.C.
- World Bank, 1997 a, Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank, Washington Dc, : the World Bank.
- World Bank. Customs Modernization handbook. Washington D.C.: World Bank. 2006.

**"THE EFFECTS OF RATIONALIZATION THE FISCAL POLICY
AGAINST THE FINANCIAL AND ADMINISTRATIVE
CORRUPTION IN EGYPT"**

Abdelrasoul, Y. A. Sh.

**Economic and financial public.,In High situation of management and
computer., In rass el bar**

ABSTRACT

This study aims at studying the effects of rationalization the fiscal policy against the financial and administrative corruption in Egypt, The study deals also, what the meaning of the financial and administrative corruption and dimensions its indicators, in the second section and then the study concerns with studying the effects of the financial and administrative corruption on macroeconomic indicators . genitors of corruption transparency in Egypt has been studied, as the study concluded there are many harmful effects of financial and administrative corruption on economic development on public spending, and the public revenues, and the general budget, and external debt, and financial and economic planning , and effective control . The study made several recommendations for reducing the corruption and promote transparency, and activation control, and to maximize the role of regulatory authorities for reducing the corruption.

قام بتحكيم البحث

كلية الزراعة - جامعة المنصورة
كلية الزراعة - جامعة طنطا

أ.د / محمد صلاح الدين عبدالله الجندى
أ.د / عبد الهادى محمد مقبل